



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: تجارة دولية

دور سياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع  
المحروقات على إنعاش التجارة الخارجية  
دراسة حالة الجزائر - (1991-2015)

تحت إشراف الأستاذ:

زكرياء بله باسي

إعداد الطالبات:

إلهام خوخو

جهاد دغيش

عفاف باوية

لجنة المناقشة:

رئيسا

أستاذ مساعد (أ) بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

عبد الحليم الأسود

مشرفا ومقررا

أستاذ مساعد (أ) بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

زكرياء بله باسي

مشرف مساعد

أستاذ محاضر (أ) بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

محمد مسعودي

مناقشة

أستاذة مساعدة (أ) بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

زكية محلوس

السنة الجامعية: 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

وننتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف به ياسر زكرياء على توجيهه

ومتابعته لنا في هذا العمل

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ مسعودي محمد على مساعدته لنا في

إنجاز هذا العمل

إلى جميع أساتذتنا من الابتدائي إلى الجامعة

إلى كل صديقاتنا اللواتي ساعدونا في هذا العمل

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

إلى أعضاء لجنة المناقشة اللذين سننال شرف مناقشتهم وتقييمهم لهذا العمل

## الملخص

العنوان: دور سياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على إنعاش التجارة الخارجية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1991-2015).

الملخص:

في هذه الدراسة حاولنا إبراز دور سياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على إنعاش التجارة الخارجية على المستوى النظري، ثم محاولة إسقاط ذلك على واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1991-2015).

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري وباعتبارها مادة ناضبة وغير متجددة، سارعت الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط من أجل الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع، ولتحقيق ذلك انتهجت مجموعة من الإجراءات والتحفيزات المالية والضريبية، الجمركية، التجارية، إضافة إلى خلق إطار مؤسسي لمراقبة وتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير واختراق الأسواق الدولية، قصد ترقية وتنويع صادراتها غير النفطية والقضاء على وحدانية التصدير للنفط، لكن في حقيقة الأمر معظم هذه الإجراءات المطبقة لم تحظى بالقبول. وبالمقابل فان هذه الدراسة تحاول أن تبين العلاقة الموجودة بين التنويع الاقتصادي والتجارة الخارجية وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، حيث توصلنا إلى وجود علاقة عكسية بين صافي الصادرات ورصيد الميزان التجاري بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التجارة الخارجية، سعر الصرف، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## Résumé:

---

**Titre: Le rôle des politiques de diversification économique en dehors du secteur des hydrocarbures pour relancer le commerce des Affaires étrangères, le cas de l'Algérie au cours de la période d'étude (1991-2015).**

### Résumé:

Dans cette étude, nous avons essayé de mettre en évidence le rôle des politiques de diversification économique en dehors du secteur des hydrocarbures sur la reprise du commerce extérieur au niveau théorique, et puis essayer de le déposer sur la réalité de l'économie algérienne au cours de la période (1991-2015).

Compte tenu de la grande importance que joue la richesse pétrolière dans l'économie algérienne et comme une ressource non renouvelable et non renouvelable, il se hâta l'Algérie comme un pays en développement et exportateur de pétrole pour la transition d'un rendement à une économie diversifiée, et pour y parvenir a poursuivi une série de procédures financières et des incitations fiscales, douanières, le commerce, ainsi que de créer un cadre pour accompagner les institutions nationales et institutionnelles pour stimuler l'exportation et de pénétrer les marchés internationaux, afin d'améliorer et de diversifier les exportations non pétrolières et éliminer l'exportation de pétrole l'unité, mais en fait la plupart de ces procédures ont été appliquées à ne pas être acceptée.

En revanche, cette étude tente de montrer la relation entre la diversification économique et le commerce extérieur, en utilisant le modèle de régression linéaire simple, où l'on atteint une relation inverse entre les exportations nettes et l'équilibre de la balance commerciale en plus d'une relation positive entre le taux de change et les exportations hors hydrocarbures.

**Mots clés:** diversification économique, commerce extérieur, taux de change, les entreprises petites et moyennes entreprises.

فـ هرس المحـ تويـ ات

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
	الإهداء
	الشكر
I-III	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
VI	قائمة الملاحق
أ- هـ	المقدمة العامة
<b>الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنوع الإقتصادية خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية</b>	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنوع الإقتصادي
8	المطلب الأول: مفهوم التنوع الإقتصادي وأهميته للدول النفطية
8	أولاً: مفهوم التنوع الإقتصادي
9	ثانياً: أهمية التنوع الإقتصادي
10	المطلب الثاني: أهداف التنوع الإقتصادي ومحدداته
10	أولاً: أهداف التنوع الإقتصادي
10	ثانياً: محددات التنوع الإقتصادي
11	المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنوع الإقتصادي
12	المطلب الرابع: عوامل نجاح التنوع الإقتصادي
13	المبحث الثاني: عموميات حول التجارة الخارجية
13	المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها
13	أولاً: مفهوم التجارة الخارجية
15	ثانياً: أهمية التجارة الخارجية
16	المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية
17	المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية
24	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية



## فهرس المحتويات

25	المبحث الثالث: مظاهر التنوع الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر
26	المطلب الأول: أسباب ودوافع وركائز تحرير التجارة الخارجية في الجزائر
26	أولاً: أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر
26	ثانياً: دوافع الإصلاحات
27	ثالثاً: ركائز تحرير التجارة الخارجية
28	المطلب الثاني: أسباب التنوع الاقتصادي الجزائري وأهدافه
28	أولاً: حتمية تنوع الاقتصادي الجزائري
29	ثانياً: أهداف التنوع في الاقتصاد النفطي
31	المطلب الثالث: تجربة الجزائر في التنوع الاقتصادي
35	المطلب الرابع: معوقات التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر
38	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: واقع التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)	
40	تمهيد
41	المبحث الأول: إجراءات تنوع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
41	المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة
41	أولاً: تحرير التجارة الخارجية
43	ثانياً: تخفيض قيمة العملة
47	المطلب الثاني: الإصلاحات الضريبية والجمركية
47	أولاً: الإصلاحات الجمركية
48	ثانياً: الإصلاحات الضريبية
50	المطلب الثالث: الإطار المؤسسي لتنمية وتنوع الصادرات خارج المحروقات
50	أولاً: جانب التأمين
51	ثانياً: جانب التمويل

## فهرس المحتويات

51	ثالثا: جانب التسويق
53	المطلب الرابع: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
53	أولا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تشجيع الصادرات خارج المحروقات
54	ثانيا: الجهود المبذولة في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
58	المبحث الثاني: دراسة تحليلية وتطبيقية حول دور سياسات التنويع الاقتصادي على إنعاش التجارة الخارجية في الجزائر (1991-2015).
59	المطلب الأول: دراسة إحصائية وتحليلية لسياسات للتنويع الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)
59	أولا: تطور الصادرات الجزائرية
61	ثانيا: تطور الميزان التجاري في الجزائر
63	ثالثا: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي
64	رابعا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط في الجزائر
66	المطلب الثاني: دراسة قياسية لدور سياسات التنويع الاقتصادي خارج المحروقات على إنعاش التجارة الخارجية خلال الفترة (1991-2015).
72	خلاصة الفصل
	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	الملاحق

# فهرس الجداول

## فهرس الجداول

### فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
30	درجة تركز الصادرات الجزائرية خلال سنة 1993 و سنة 2003	1-1
34	تطور حجم الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (1995-2009)	2-1
45	تطور حصيلة الصادرات خارج المحروقات تبعا لتطورات أسعار الصرف (1990-2001)	1-2
59	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1991-2015)	2-2
61	تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)	3-2
63	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2001-2015)	4-2
65	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)	5-2

# فهرس الأشكال

## فهرس الأشكال

### فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
60	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1991-2015)	01
62	تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)	02
64	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2001-2015)	03
65	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)	04

# قائمة الملاحق

## قائمة الملاحق

### قائمة الملاحق

رقم الملاحق	عنوان الملاحق
01	نتائج استقرارية السلسلة XN
02	نتائج استقرارية السلسلة XI
03	جدول توزيع فيشر F
04	جدول توزيع ستودنت T
05	جدول توزيع دربن وتسون DW

# مقدمة

## مقدمة عامة:

تعتبر التجارة الخارجية عصب الاقتصاد الوطني، إذ تمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات الاقتصاد وكذا الحصول على العملة الصعبة وهذا من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، ولكن مع ظهور الأزمات النفطية من جهة وعدم استقرار عملة الدولار من جهة أخرى بالإضافة إلى مشكل المديونية هذا كله أثر بصفة مباشرة على اقتصاد الدول المرتبطة بعائدات المحروقات. فالجزائر كباقي دول العالم، سارعت بالاهتمام في هذا المجال حيث عرف قطاع التجارة الخارجية تذبذبات قوية ومستمرة خلال ثلاث عقود الماضية من خلال تأثره بعوامل خارجية وداخلية، الخارجية مثلا كعدم استقرار أسعار المحروقات التي هي العنصر الأساسي في إيرادات الصادرات الجزائرية وتدهور سعر الصرف الدولار الأمريكي في السوق الدولية، وتأثير التضخم الخارجي عبر السلع المستوردة، أما العوامل الداخلية فتتمثل في ضعف الإنتاجية الحدية للعامل الجزائري في مختلف القطاعات الإنتاجية الحدية للعامل الجزائري في مختلف القطاعات الإنتاجية، فشل أغلب سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة خلال هذه الفترة التي أدت إلى تراجع الإنتاج، وبالتالي زيادة الواردات وانحصر الصادرات في جانب المواد البترولية فقط.

فصادرات النفط تحقق أكبر نسبة دخل للدولة الذي كان يتحدد سعره وكميته على حد كبير بعوامل خارجية مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثير بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط، هذا ما دفع الجزائر في تنويع اقتصادها الوطني حيث واجهت العديد من التحديات لإنهاء حالة التبعية الكبيرة للمحروقات لاسيما بعد تراجع عائداتها المالية خلال العام الجاري بسبب انخفاض أسعار النفط، وما سببه ذلك من انكماش في ميزان التجاري الجزائري، كان له أثر مباشر على الحياة اليومية للمواطن الجزائري. كل هذا حتم على الجزائر إعادة النظر في وضعية الصادرات وتغيير الاتجاه نحو الاهتمام بتنويع الصادرات الغير نفطية، وإنشائها لأجهزة تتكفل بتبني سياسات تهدف إلى تنمية وتطوير تشكيلة صادراتها و إتخاذ عدة تدابير وإيرادات من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة.

## ❖ الإشكالية الرئيسية:

في ظل الأوضاع الاقتصادية في العالم والتي تتجلى في تقلبات أسعار النفط والدعوة إلى تنويع الاقتصاد وتقليل من تبعية للنفط تتمحور إشكالية البحث في:



ما دور سياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في إنعاش التجارة الخارجية؟ وما هو واقعه في الجزائر؟

❖ الأسئلة الفرعية:

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية يتم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم التنويع الاقتصادي؟ وما هي محدداته وطرق قياسه؟
- ماهي مختلف سياسات التجارة الخارجية؟ وما هي أسباب قيامها؟
- فيما تتجلى أهم إجراءات تنويع الصادرات في الجزائر؟
- هل ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات؟

❖ فرضيات الدراسة:

ومن خلال هذه الأسئلة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة في أكثر من قطاع.
- سياسة تحرير التجارة الخارجية تقوم بتنشيط القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد والذي يؤدي إلى تحفيز حركة التجارة المحلية وتطوير الصناعات الوطنية القادرة على التصدير.
- تعتبر سياسة تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة أداه تساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي على الجزائر تنشيطها وتحفيزها لتنمية الصادرات خارج المحروقات.

❖ مبررات اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب منها ما هو موضوعي وآخر ذاتي دفعنا لاختيار موضوع دور سياسات التنويع الاقتصادي خارج المحروقات على إنعاش التجارة الخارجية نذكر منها:

الأسباب الموضوعية:

- تعود أسباب اختيارنا للموضوع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري كون أن الصادرات يمكن أن تكون مخفز لإنعاش التجارة الخارجية، وهذا ما نلمسه من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين ومتخذي القرار حول فكرة ترقية الصادرات الغير نفطية.

الأسباب الذاتية:

- نظرا لمدى أهمية موضوع الصادرات الغير نفطية بالدراسة والبحث.
- الوضع الاقتصادي الجزائري الحالي حتم علينا دراسة هذا الموضوع.

❖ أهداف الدراسة أهميتها:

إن أهمية الموضوع تنبع من أهمية الصادرات الغير نفطية بالنسبة للجزائر حيث تعمل على تنوع قطاع التصدير وبالتالي تنوع مصدر الدخل لأن اعتبار النفط هو المورد الأساسي لخزينة الدولة سيجعلها تواجه الأزمات، وبالتالي فإن تطويرها وترقيتها أصبح ضرورة ملحة من أجل تحقيق معدلات نمو مقبولة ومستقرة سواء بالنسبة للدول النامية عامة أو الجزائر خصوصا، ودليل ذلك توجه العديد من الدول النفطية إلى ترقية صادراتها خارج المحروقات كسبيل للخروج من التخلف والركود الاقتصادي.

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- معرفة ما إذا كانت الجزائر تعمل على تنوع اقتصادها أم لا.
- تسليط الضوء على العلاقة بين تنوع الاقتصادي والتجارة الخارجية.
- إبراز الوضع الحالي لقطاع الصادرات وما مدى ملائمتها للاقتصاد الجزائري.
- محاولة توضيح أهم الإجراءات التي اعتمدها الجزائر في ترقية وتنوع صادراتها وما مدى ملائمتها.

❖ الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات الجامعية سواء على مستوى الماستر او الماجستير تحرير التجارة الخارجية، وأكدت معظم هذه الدراسات على أهميتها في ترقية الصادرات خارج المحروقات، وفي حدود سعة اطلاعنا سوف نذكر بعضا منها، ولا يعني بأي حال من الأحوال أننا قد أحصيناها جميعها بقدر محاولتنا انتقاء القريبة منها من دراستنا. وفيما يلي أهم هذه الدراسات:

- 1 - دراسة بلقلة إبراهيم 2009: البحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، بعنوان آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، حيث توصل الباحث إلى أن هدف تنمية وتنويع الصادرات يعتمد على مجموعة من الآليات وبرز نجاح بعض الدول النامية في تطبيق سياسة تنمية الصادرات، خصوصا دول جنوب شرق آسيا، أما بالنسبة للجزائر فان سياسة تنويع وتنمية الصادرات تأتي كنتيجة حتمية لإختلالات الهيكلية التي عان منها الاقتصاد الجزائري.
- 2 - دراسة حمشة عبد الحميد 2013: البحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، بعنوان دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، حيث توصل الباحث إلى أن القطاع الخاص يساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات بواسطة تنشيط العمل الاستثمار والتجاري والإنتاجي للمؤسسات بالإضافة إلى مساهمة سعر الصرف كأداة لتحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق جعل المنتجات المحلية اقل سعر وأكثر تنافسية في الأسواق الأجنبية وبالتالي زيادة الصادرات والتقليل من الواردات.
- 3 - دراسة قطاف لويزة 2014: البحث مقدم لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند اولحاج البويرة، بعنوان التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وآثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر(2000-2013)، توصلت الباحثة إلى أن الأزمة التي مرت بها الجزائر بسبب الاعتماد على المورد الوحيد في التصدير وهو البترول دفعت بها إلى تحرير تجارتها الخارجية وبالتالي عملية التحرير جاءت كحتمية وليست خيار، بالإضافة إلى تأثير التجارة الخارجية الجزائرية بأسعار المحروقات حيث أن الفائض المسجل في الميزان التجاري كان نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهو ما ساهم في تحسين ميزان المدفوعات ككل. وتتخلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، كونها تقيس درجة التنويع الاقتصادي خارج المحروقات وتركز على الفترة(1991-2015) وهي الفترة التي نراها أكثر مناسبة لدراسة واقع التنويع الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر.

### ❖ الإطار الزمني والمكاني:

حددت دراسة الموضوع في إطار مكاني وزماني ففي الإطار المكاني ارتأينا أن نخص الدراسة بالاقتصاد الجزائري نظرا للأسباب المذكورة سابقا، أما الإطار الزمني فقد حددت الفترة من 1991 إلى 2015.

### ❖ المنهج والأدوات المستخدمة:

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، واختبار مدى صحة الفرضيات اعتمدنا على منهجين، المنهج الوصفي في تناول الأفكار الخاصة بمفهوم التنويع الاقتصادي والتجارة الخارجية والإجراءات المتبعة لترقية الصادرات الغير نفطية، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فاستخدمنا المنهج الإحصائي القياسي لدراسة تطور أرقام الصادرات وسعر الصرف وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك باستخدام برنامج إحصائي EViews09 بالاعتماد في التحليل على الانحدار الخطي البسيط.

### ❖ صعوبات البحث:

- الوضعية المزرية للمكتبة التي تعيق الطالب للحصول على الكتب.
- ضرورة التنقل إلى الجامعات المجاورة للحصول على معلومات ما ألزمتنا وقت أكبر.
- صعوبة إيجاد إحصائيات دقيقة وللسنوات المتقدمة للدراسة الإحصائية.
- قلة المراجع من الكتب التي تناولت الموضوع.

### ❖ محتوى البحث:

من اجل التحكم في الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين، تناولنا الفصل الأول التأصيل النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية، حيث تطرقنا فيه إلى مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي، إلى جانب عموميات حول التجارة الخارجية، والوقوف على مظاهر التنويع الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر. أما الفصل الثاني يبين واقع التنويع الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر (1991-2015)، من خلال إجراءات تنويع الصادرات خارج المحروقات في إنعاش التجارة الخارجية في الجزائر. وفي الأخير نستعرض خاتمة أهم النتائج المتوصل إليها إلى جملة من التوصيات على ضوء التجارب المعروضة بغية الاستفادة من سياسات التنويع الاقتصادي في إنعاش التجارة الخارجية.



## الفصل الأول

التأصيل النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج

قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

# الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

## تمهيد

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية بالغة خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط، وفي ظل التحديات الراهنة التي تواجهها هذه البلدان والناجمة عن تقلبات أسعار النفط، وباعتبار أن النفط مادة ناضبة وليست دائمة يجعلنا ندرك حجم المخاطر والفرص المتاحة والإمكانيات المهدورة، وقد بات من المستحيل على أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية أن تنعزل بنفسها عن العالم الخارجي، و ذلك راجع إلى احتياجات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج لا تتوفر عليها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الاقتصادي مما يحتم عليها اللجوء إلى التبادل التجاري بينها وبين دول أخرى، والجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تحاول تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على منتج واحد لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية، وبالتالي العمل على ترقية الصادرات الغير نفطية بواسطة اعتماد آليات تحرير التجارة الخارجية. وقصد الإحاطة بالعناصر ذات العلاقة بالموضوع سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: عموميات حول التجارة الخارجية

المبحث الثالث: مظاهر التنويع الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي من بين أهم الخطط المتبناة من طرف البلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط، بما فيها الجزائر خاصة بعد انهيار النفط، فهو يعني الحد من الاعتماد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات، ولنجاح هذا الأخير يتطلب توفير بيئة مناسبة تجعل من التنويع الاقتصادي هو أمرا ممكنا. وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تنويع الاقتصادي ومدى أهميته، ومؤشرات قياسه، وعوامل نجاحه.

### المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية

يعتبر التنويع الاقتصادي ضرورة للخروج من الاقتصاد الريعي، مما استوجب علينا التعرف على التنويع الاقتصادي وفيما تكمن أهميته.

#### أولاً: مفهوم التنويع الاقتصادي

**التعريف الأول:** يعرف التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين ناتج المخرجات، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية أي الدخل من الإستثمار الخارجي، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد. بمعنى آخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع الأسواق الخارجية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> د نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2015، ص24.  
<sup>2</sup> جعجع نبيلة، إستراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية مذكره ماجستير، تخصص إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2007، ص29.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

**التعريف الثالث:** التنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات، أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط، فالتنويع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على الصادرات ومداخيل قطاع المحروقات وتطوير القطاع الغير نفطي.<sup>1</sup>

مما سبق ذكره من التعريفات فإن التنويع الاقتصادي: يمثل العملية التي تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة على القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد.

### ثانيا: أهمية التنويع الاقتصادي للدول النفطية

يمكن تلخيص أهمية التنويع الاقتصادي بالآتي:

- 1 - أهمية ضرورة التنويع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى.
- 2 - الحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي، لأن الموارد المستخرجة من باطن الأرض تتسم بغياب التجدد، هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلبا في النشاط الاقتصادي للبلد.
- 3 - يقلل التنويع الاقتصادي من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصاد أحادي شجعتة التكنولوجيا.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> د شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك مالية، جامعة أبي بكر بالكايد، تلمسان، 2012/2011، ص63.

<sup>2</sup> للمزيد من المعلومات انظر إلى الموقع التالي: مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية-2004، www-fcds.com.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

### المطلب الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي ومحدداته

للتنويع الاقتصادي عدة أهداف لتحقيقه ولكنه يبقى رهينا بمجموعة من المحددات التي تلعب دور مهم في نجاحه أو فشله.

#### أولاً: أهداف التنويع الاقتصادي

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي في مايلي:

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبتروول، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (مثل الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية).
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الإستثمار فيها.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليل دور الدولة والسلطات العمومية.<sup>1</sup>

#### ثانياً: محددات التنويع الاقتصادي

يلعب التنويع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد، لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله.

- **العوامل المادية:** الإستثمار ورأس المال البشري.
- **السياسات العمومية:** السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية).<sup>2</sup>

<sup>1</sup> موسى باهي، كمال رواينية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحمي التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، باجي مختار عنابة، عدد 5، ديسمبر 2016، ص 137.

<sup>2</sup> محمد الأمين الأزعر، سياسات التنويع الاقتصادي/ تجارب دولية عربية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2014، ص 138.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر صرف والتضخم والتوازنات الخارجية.
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني.
- الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير جمركية)، والحصول على التمويل.<sup>1</sup>

وهكذا فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كارتفاع معدلات التضخم لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال. كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الإنتاج والإنتاجية كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.

### المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يمكن الاستناد إلى المؤشرات الآتية لتقييم سياسات التنويع الاقتصادي وتقديمها:

- **التنويع في النشاطات الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي):** يعتمد تحليل تنويع الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج مقيما بالأسعار الثابتة لثلاثة عشر قطاعا وهي: الزراعة والغابات وصيد السمك، التعدين غير نفطي، الزيت الخام، تكرير النفط، الصناعات البتروكيمياوية، الصناعات التحويلية، التأمين والعقارات وخدمات الأعمال، والخدمات الاجتماعية والشخصية، الخدمات الحكومية.
- **التنويع في الصادرات:** يتطلب التنويع الاقتصادي حدوث تغيرات في بنية الصادرات، فلا يكفي أن يحصل تغير في بنية الإنتاج لكي يستنتج أن الاقتصاد قد توصل إلى تحقيق أهدافه الإستراتيجية في التنويع الاقتصادي، ويأخذ التنويع في الصادرات أهمية بالغة في الاقتصاديات النفطية التي تركز على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي، فبقدر ما يكون التنويع في الصادرات مهما وملحوظا بقدر ما يكون الاقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية، إذ أن تنويع النشاطات الإنتاجية دون القدرة على تنويع<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد الأمين الأزعر، سياسات التنويع الاقتصادي/ تجارب دولية عربية، مرجع سبق ذكره، ص 138.

<sup>2</sup> مدوح عويز الخطيب، التنويع والنمو في اقتصاد السعودية، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي سنة 2014، ص 16-10.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

الصادرات، يعني أن الاقتصاد يكيف نشاطاته الإنتاجية لتلبية الاحتياجات المحلية دون القدرة على المنافسة الدولية، لذلك تبرز أهمية تحقيق اقتران التنويع بالصادرات مع التنويع بالنشاطات الإنتاجية.

- **التنويع في الواردات:** يمثل التنويع في الواردات وجها مهما للتنويع الاقتصادي باعتبار أن الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية، فهناك قسم من الواردات لا يتمكن الاقتصاد الوطني من إنتاجها نظرا لطبيعة هذه المنتجات التقنية، أو لعدم ملائمة الظروف المناخية لإنتاجها، أو لأن تكاليف إنتاجها المحلية تفوق أسعار المستورد منها، وذلك فإن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات.

- **التنويع في الإيرادات الحكومية:** تلعب الإيرادات الحكومية دورا مهما في تنويع القاعدة الاقتصادية، ففي المملكة تعتمد الإيرادات الحكومية بشكل كبير على الإيرادات النفطية، كما يعتمد حجم الإنفاق الحكومي الذي يعد محرك

النشاط الاقتصادي على أسعار النفط العالمية، وعلى حجم الطلب من النفط، وبالتالي فإن التنويع الاقتصادي لا بد وأن يترافق مع ازدياد الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى مجموعة الإيرادات الحكومية.

- **التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت:** يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت من المتغيرات المهمة التي تبرز أحد أهم مظاهر تطور التنويع الاقتصادي، لأنه يبرز توجهات الإستثمار، وبالنظر إلى طبيعة الاقتصاد المعتمد على النفط، فمن المفيد التعرف على توجهات القرارات الاستثمارية وتوضيح فيما إذا كانت تتركز في قطاع معين (النفط مثلا)، أم أن الاستثمارات تتوزع بصورة متكافئة على جميع القطاعات الاقتصادية، للوصول إلى هذا الهدف.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في اقتصاد السعودي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

## المطلب الرابع: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي

يحتاج التنويع الاقتصادي العديد من العوامل المهمة منها:<sup>1</sup>

- 1 - المتابعة المستمرة والشاملة لخطط التنمية وأهدافها في تحقيق التنويع الاقتصادي والتغلب على العقبات التي تواجهها، ولا شك أن المتابعة الحكومية المستمرة والتقييم الدائم والشامل لجدوى المشروعات والتحديات التي تواجهها يمثل ضماناً أساسية لاستمرار تلك المشروعات في تحقيق أهدافها في آجال زمنية محددة.
- 2 - زيادة حجم الاستثمارات في القطاعات التنموية غير النفطية.
- 3 - الإستثمار في مجال المشروعات الصغيرة.
- 4 - أهمية تحقيق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في عملية التنمية ودور القطاع الخاص المتزايد في المساهمة بنسبة أعلى في التنمية والاستثمار في المشاريع غير نفطية.<sup>2</sup>

حيث نرى من خلال هذا المبحث وجوب وإلزام الجزائر على تنويع اقتصادها، لأنه على العموم يعتبر الحل الأنسب للخروج من التبعية لقطاع المحروقات إذ يتطلب هذا الأخير مجموعة من المحددات والمؤشرات التي تكون سبب في نجاحه أو فشله.

## المبحث الثاني: عموميات حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية ضرورة وحقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها، إذ لا يمكن تصور أن تستقل أية دولة باقتصادها عن بقية اقتصاديات العالم كونها مضطرة إلى تصدير سلعها وخدماتها واستيراد ما يلزم شعبها من سلع والخدمات، ومن أجل تبيان ذلك فإننا سنتطرق إلى تعريف التجارة الخارجية وأهميتها، أسباب قيام التجارة الخارجية، وسياساتها، والعوامل المؤثرة فيها.

<sup>1</sup> للمزيد من المعلومات انظر للموقع التالي: <http://2015.omandaily.om/?p=233153-2016-4-22-16>

<sup>2</sup> للمزيد من المعلومات انظر للموقع التالي: <http://2015.omandaily.om/?p=233153-2016-4-22-16>

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

### المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

سننظر في هذا المطلب إلى مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

#### أولاً: مفهوم التجارة الخارجية

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية، ثم زاد حجم التجارة الخارجية بعد ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات والذي جعل العالم وكأنه سوق واحدة لتبادل المنتجات بعضها البعض الآخر وتقل فيها حدة الاختلافات بين مستويات الأسعار.

وفي الوقت الحاضر يرجع اتساع حجم ونطاق التجارة الخارجية إلى التقدم الكبير في مختلف الفنون والعلوم والاختراعات الذي جعل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العلم من عمليات الإنتاج المختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور فوائض متزايدة في الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي وبالتالي جعل التجارة الخارجية تعد من أهم العوامل التي تساهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي لغالبية دول العالم ولذا تهتم التجارة الخارجية بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسية مختلفة.<sup>1</sup>

أي أن التجارة الخارجية تدرس العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة وتتألف هذه العلاقات من حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهذه العلاقات المتبادلة بين دول العالم تسمى بالمعاملات الاقتصادية الدولية، وتنقسم هذه المعاملات إلى حركات دولية للسلع والخدمات وحركات دولية لرؤوس الأموال وهذا يعني أن التجارة الخارجية تنصرف إلى حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة.

وانطلاقاً مما سبق نستطيع أن نعرف التجارة الخارجية بأنها: أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.

<sup>1</sup> السيد محمد السريتي، التجارة الخارجية الدار الجامعية، ط1، مصر، 2009، ص7-8.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

كما تعرف التجارة الخارجية بأنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة والمتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة.

كما تعرف التجارة الخارجية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية أو هي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي.<sup>1</sup>

ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية كما يلي:

- تبادل السلع المادية وتشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطة.
  - تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والخدمات المصرفية والسياحة وغيرها.
  - تبادل النقود وتشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الإستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل والقروض الدولية.
  - تبادل عنصر العمل ويشمل انتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر بالإضافة إلى الهجرة.
- من خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف للتجارة الخارجية:

التجارة الخارجية على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، وتمثل هذه المعاملات في تبادل السلع المادية وتبادل الخدمات والنقود وتبادل عنصر العمل.<sup>2</sup>

### ثانياً: أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية أهمية بالغة تكمن فيما يلي:

- تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدماً أو نامياً، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة

<sup>1</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، درا المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2001، ص3-4.

<sup>2</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص3-4.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في رفاهية البلاد عن طريق زيادة الاختيارات في ما يخص مجال الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

\_\_ بالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.<sup>1</sup>

\_\_ نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تسمح ببناء اقتصاد متين وتعزيز التنمية المستدامة.

\_\_ حصولها على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.

وتكمن الأهمية الكبرى للتجارة الدولية في علاقتها بالتنمية، فالتنمية الاقتصادية وما ينجم عنها من ارتفاع حجم الدخل القومي تؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية والعكس، حيث أن التغيرات في ظروف التجارة الدولية تؤثر في تركيبة الدخل القومي ومستواه وبالتالي في التنمية الاقتصادية للدول.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أهمية التجارة الدولية تختلف من دولة إلى أخرى حسب حجمها ومستواها الاقتصادي، كما تختلف أهميتها في نفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

تقوم التجارة بين الدول لنفس أسباب قيامه داخل الدولة الواحدة، وفي كلتا الحالتين تتخصص الأقاليم بسبب وجود موارد معينة لدى بعضها غير موجودة لدى البعض الآخر، مما يجعل مثل هذا التخصص معقولا ومرحبا، كأن تملك إحدى هذه الدول مساحة كبيرة من الأرض وعدد قليلة من السكان نسبيا، ويعتبر هذا أفضل مزيج من الموارد الإنتاجية اللازمة لتربية المثلث الأبقار مثلا وتمتلك دولة أخرى أراضي قليلة وكثيرة من العمال الماهرين ورأسمال، ومثل هذا المزيج يحقق إنتاج صناعي أفضل، فتخصص الأولى في إنتاج الأبقار وبيع اللحوم، وفي المقابل تتخصص الثانية في المنتجات الصناعية وبيعها إلى الدولة الأخرى.

<sup>1</sup> رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2000، ص12.

<sup>2</sup> رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص12.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

يتم تبادل القدر الأكبر من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة، وتحدث هذه التجارة لان دخل معظم الناس في تلك الدول يسمح لهم بشراء كمية كبيرة من السلع، وكذلك لأنها تمتلك معظم الصناعات المتخصصة.

ومنه يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية إلى العوامل التالية:

\_\_ **عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي:** لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كلياً (الاكتفاء الذاتي) نظراً لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة في العالم.<sup>1</sup>

\_\_ **التخصص الدولي:** إن الدول سابقاً لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كلياً في إشباع حاجات أفرادها، وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم.

\_\_ **تفاوت تكاليف الإنتاج:** إذ يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعاً لقيام التجارة بينها وبالذات الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

\_\_ **اختلاف ظروف الإنتاج:** فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة بعض المحاصيل الزراعية كالبن والموز والقطن، فيجب أن تخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط التي لا يتوفر إلا في الدول ذات المناخ الصحراوي (الخليج العربي).

\_\_ **اختلاف الميول والأذواق:** فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص95.

<sup>2</sup> - محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص95.

# الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

## المطلب الثالث: سياسة التجارة الخارجية

### أولاً: مفهوم وأهداف سياسة التجارة الخارجية

#### 1 - مفهوم سياسة التجارة الخارجية: توجد عدة تعاريف منها:

- سياسة التجارة الخارجية: هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية بقصد تحقيق أهداف معينة والهدف الرئيسي الذي نرمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل والاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف، وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات.

- سياسة التجارة الدولية هي برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات والأساليب التي يمكن أن تؤثر على حركة التجارة الخارجية خلال فترة معينة وبالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو<sup>1</sup>

اجتماعية أو سياسية معينة يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقاً لآلية السوق الحر.

من خلال التعاريف يمكن القول بأن سياسة التجارة الخارجية هي سياسة اقتصادية مطبقة في مجال التجارة الخارجية عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات التي يختلف تطبيقها من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى، بهدف تنفيذ التجارة أو تحريرها.<sup>2</sup>

#### 2 - أهداف سياسة التجارة الخارجية: هناك عدة أهداف تسعى الدولة لتحقيقها نذكر منها:

##### 1-2- أهداف اقتصادية: وتشمل مايلي:

- تحقيق الموارد للخزينة العامة: عادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزينة عند مرور السلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل، كما أن الهدف الذي يلزم تحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الخارجية وبالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب وعرض هذا النوع من السلع ضعيفة.

<sup>1</sup> علي حافظ منصور ، اقتصاديات في التجارة الدولية، مكتبة النهضة الشرق، القاهرة، 1990، ص172.

<sup>2</sup> عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص12.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

- تحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات: ويحدث هذا التوازن عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه، وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدولة لتحقيق هذا التوازن عن طريق التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه، وقد يكون ذلك من أجل قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها مما يؤدي إلى زيادة صادراتها وانخفاض في وارداتها نظراً لانخفاض أسعار الصادرات بفعل تخفيض العملة وارتفاع أسعار الواردات بالمقابل لنفس السبب مما يؤدي إلى كبح الطلب المحلي على السلع الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من تقلبات الخارجية كالتضخم والانكماش وغير ذلك.

### 2-2- الأهداف الاجتماعية والإستراتيجية: وتمثل الأهداف الاجتماعية لسياسة التجارة الخارجية في مايلي:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة والمجتمع.<sup>1</sup>
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة.
- العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول أو السجائر... الخ.<sup>2</sup>

أما الأهداف الإستراتيجية فيقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الإستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت التكلفة مرتفعة، وفي هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو منع الاستيراد كلياً، نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الإنتاج الحر لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن يمكن الاطمئنان بها، كما قد تعمل الاعتبارات الإستراتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلاً، وهنا يكون على التجارة أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهج اللبناني للدراسات والتوثيق، الطبعة 0، بيروت، 2010، ص300.

<sup>2</sup> محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص300.

<sup>3</sup> Bernard Guillochon, Annie Kwaeciki, *Economie International commerce et Macroéconomie Dunda*, 5<sup>e</sup> édition, 2006, p99.

# الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

## ثانيا: تصنيفات سياسة التجارة الخارجية:

### 1 - سياسة حماية التجارة الخارجية: تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها:

— تبنى الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعتها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية.

— قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها:

— إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد المستوردات وانخفاض حجمها وإزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية.<sup>1</sup>

— يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة.

— حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية والثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية والائتمانية.

— تحديد ووضع تعريف جمركية مثلى لدخول السلع والخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة و السوق في الدولة.

— مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمود يونس، أساسيات التجارة الخارجية الدار الجامعية الجديدة، ط1، مصر، 1986، ص76.

<sup>2</sup> محمود يونس، أساسيات التجارة الخارجية مرجع سبق ذكره، ص76.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

### الأدوات المستعملة لسياسة حماية التجارة الخارجية:

تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:

✓ **الأدوات المستعملة في الأسعار:** يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات والواردات وأهمها:

— الرسوم الجمركية: تعرف على أنها ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

— التسهيلات لنظام الإعانات: يعرف نظام الإعانات على أنه كافة المزايا والمنح النقدية التي تعطى للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية وتسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية وذلك بتمكين المنتجين والمصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج وبأثمان لا تحقق لهم الربح.

— نظام الإغراق: يتمثل نظام الإغراق في:

بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمان يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية. ونميز له ثلاثة أنواع هي:<sup>1</sup>

— الإغراق العارض: يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

— الإغراق قصير الأجل: يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة ويزول بمجرد تحقيق الأهداف.

— الإغراق الدائم: يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو نتيجة لكونه عضوا في اتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000، ص223.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

### ✓ الأدوات الكمية:

تنحصر أهمها في نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، المنع.

- نظام الحصص: يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) وقيمي (مبالغ).
- نظام تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية الخاصة بذلك.
- المنع (الحظر): يعرف الحظر على أنه قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية ويكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما.

### ✓ الأدوات التجارية:

- \_ الاتفاقيات الدولية التجارية: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية، أمور ذات طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المعاملة والمساواة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيهها الدولة الأخرى لطرف ثالث.
- \_ الاتفاقيات التجارية: هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتسم بأنها تفصله حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة على نحو متبادل، فحصى ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.
- \_ اتفاقيات الدفع: تكون عادة ملحقة بالاتفاقيات التجارية وقد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل... الخ.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000، ص223.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

2- سياسة حرية التجارة الخارجية: تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى.

ومن هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.<sup>1</sup>

ويعتمد أنصار سياسة حرية التجارة على الحجج التالية:

- تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لديها فيما لا تتميز فيها نسبيا وتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا.

- تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل وتحسين وسائل الإنتاج.

- تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من إنتاج السلع المكثفة للمورد النادر.<sup>2</sup>

- تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.

**الأدوات المستعملة لسياسة حرية التجارة الخارجية:** لأن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع والخدمات نجد أن معظم الاتفاقيات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع (توقف) حركة التجارة عبر الدول وبالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000، ص223.

<sup>2</sup> سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، ط1، القاهرة، 2001، ص85.

## الفصل الأول: التآصيل النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

### ✓ التكامل الاقتصادي: ويأخذ التكامل الاقتصادي أشكالاً عدة منها:

- منطقة التجارة الحرة: هو اتفاق مجموعة من الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة على تعريفاتها الجمركية وما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.

- الاتحادات الجمركية: يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث:

توحيد التعريفات الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.

تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة من حيث المعاهدات والاتفاقات التجارية.

- الاتحادات الاقتصادية: هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم كل الأقاليم.

- السوق المشتركة: تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفات موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعامل، ورأس المال ومن أمثلتها السوق الأوروبية المشتركة التي تأسست عام 1958.

### ✓ نظام التخفيض للرسوم الجمركية:

الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية ويختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 224.

## ✓ تفاعل العرض والطلب في الصرف الأجنبي:

أي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائياً في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي.

## المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الدولية نذكر منها:

**1- مستوى التنمية الاقتصادية:** حيث أن هذا العامل يلعب دوراً هاماً في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصاً على وضع سياسة نقدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية حيث يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية..

**2- أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:** هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي فالإقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فهو بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه من هذه الصناعات كما أن للطلب الاستهلاكي دوراً في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.<sup>1</sup>

أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلاً من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على استهلاكها من جهة أخرى.

وهناك عوامل أخرى تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف، وعوامل مترابطة ومتفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

**- سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول:** وتتركز مصادر الثروة في بعضها والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، حيث العديد من الدول التي تحوي الموارد الأولية كالنفط والفحم والحديد وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد أو امتلاكها لتربة خصبة، وبالتالي تخصص هاته الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 58.

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الطبعة 01، لبنان، 1996، ص 82.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

- **حجم الدولة:** الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق، حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.
- **العامل السياسي:** الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.
- **تغير الميزة النسبية:** حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.
- **التجارة ونفقات النقل:** تؤثر نفقات النقل في التيار والاتجاه العام للتجارة، حيث انخفاض نفقاته التي تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس مما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل.
- **الشركات المتعددة الجنسيات:** نتاج لقوى احتكارات القلة التي تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية لسيطرتها على العديد من الكارتلات الدولية وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات ص و م وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية قد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الاحتكاري على مستوى البلاد الأم أو المضيفة.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: مظاهر التنويع الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر

إن حرية التجارة الخارجية لم تكن خيارا بالنسبة للجزائر وإنما فرضها التحول نحو إقتصاد السوق، فأصبح من الضروري إتخاذ إجراءات صارمة للتصدي والتخفيف من هشاشة الإقتصاد الوطني المعتمد بشكل شبه كلي على المحروقات وذلك بتنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات والذي يعتبر أمرا ضروريا من أجل اندماج الجزائر بشكل ناجح في التجارة العالمية، ورغم إرساء هذه الإصلاحات إلا أن الإقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة لمواجهة لعدة مشاكل في التصدير ومنه تطرقنا في هذا المبحث إلى أسباب ودوافع وركائز تحرير التجارة، أسباب تنويع الإقتصادي الجزائري وأهدافه، تجربة الجزائر في التنويع الاقتصادي، معوقات التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص82.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

### المطلب الأول: أسباب ودوافع وركائز تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

**أولاً: أسباب التحرير:** إن التحولات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، أدت إلى تغيير الهيكل الاقتصادي والتجاري الجزائري، إذ تم تطبيق إصلاحات اقتصادية مست كل القطاعات، والحقيقة يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي أجريت عليها تعديلات ولقد ساءت حالة الاقتصاد الوطني في سنوات الثمانينات نتيجة المراقبة الكلية للدولة على العملية الإنتاجية، التوزيع، والمعاملات الخارجية، حيث كانت الظروف العامة السائدة آنذاك تنذر بخطر وشيك يهدد كيان الهيكل الاقتصادي القائم آنذاك حيث تميزت تلك المرحلة بتدهور الحسابات الخارجية، تآكل الاحتياطات الأجنبية، بطء النمو، ضعف معدلات الادخار وتضاعف معدلات التضخم، ومن ثم لم تجد بلادنا سبيلاً إلا اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وإمضاء اتفاق الاستعداد والائتمان الأول سنة 1989 ومن شروطه:

- إتباع سياسة نقدية أكثر حذراً.

- تقليص العجز الميزاني.

- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

إن الغاية من التجارة الخارجية هي:

- توزيع المبادلات، مع تنويع في الصادرات على المدى المتوسط والطويل.

- رفع قدرة الإنتاج الصناعي والفلاحي كماً وكيفاً مؤهلاً للارتقاء في المنافسة.

**ثانياً: دوافع الإصلاحات:** دخلت الجزائر كبقية الدول المصدرة للنفط في الثمانينات في أزمة اقتصادية حادة تجلت في مجموعة من المؤشرات أبرزها على وجه الخصوص إقتصاد هش يعاني من المديونية الخارجية ومؤسسات مفلسة تحقق في الغالب خسائر ضخمة وعجز في ميزانيتها وكذا في حاجة إلى موارد مالية أجنبية إضافية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة -دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص85.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

إضافة إلى دوافع أخرى أهمها:

- دافع إقتصادي يرتبط أساسا بمحاولة رفع الكفاءة الاقتصادية للجهاز الإنتاجي.
- دافع مالي يرتبط أساسا في محاولة تخفيف العجز المالي التي تسببها المؤسسات.
- دافع سياسي يرمي إلى إبعاد أصحاب القرار السياسي عن استخدام القطاع العام.
- دافع اجتماعي يهدف إلى تحقيق المبادرة والحرية الشخصية للعنصر البشري.

### ثالثا: ركائز تحرير التجارة الخارجية

**1-الخصوصية:** تعرف الخصوصية على أنها عملية تحويل الملكية ومعادلة ترمي إلى نقل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين. ولقد شرع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ عملية الخصوصية كأداة حتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني وإرساء علاقات تعاون دولية، وبالتالي الخصوصية قد تسمح للجزائر بأداء دور نشيط في مسار الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

**2-ترقية الاستثمار:** إن المرسوم (93-12) الصادر في أكتوبر 1993، والمدعم بالمرسوم سنة 2001 جاء ليكسر فكرة تحرير وترقية الاستثمار في الجزائر، فقد حل هذا القانون محل النصوص القانونية التي تتناول موضوع استثمار الشركات الاقتصادية المختلطة، وقد اتخذت عدة إجراءات في هذا المجال، لقد وفرت الجزائر كافة الشروط من أجل جلب الاستثمارات، سواء من حيث موارد طبيعية أو إمكانيات بشرية، أو ثروات سياحية، أو مناطق صناعية، أو معدلات استهلاك، أو من حيث الترسانة الهائلة من القوانين، كل ذلك في سبيل رفع معدلات الاستثمارات.

**3-ترقية الشراكة:** لقد أصبحت الشراكة الأجنبية الشغل الشاغل للتوجهات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة في الجزائر إذ أصبح فتح القطاع العام أمام المنافسة عملية حتمية يفترض أن تحسن الأداء<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة -دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 86.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

الاقتصادي للمؤسسات المعنية، شرعت الجزائر فعلا على مستوى وزارة التجارة باستكمال الإجراءات الخاصة بانضمام الجزائر إلى الشراكة الأوروبية المتوسطية شريطة تخفيض الحقوق والتعريفات الجمركية بنسبة 10%، واتخذت نفس المسار مع المنظمة العالمية للتجارة بإجراء عدة إصلاحات على التجارة الخارجية لمزيد من تحرير العوائق التجارية لتسهيل عملية الاندماج الدولي.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أسباب التنويع الاقتصادي الجزائري وأهدافه

#### أولا: حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري

إن الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتنويع الاقتصاد تبرز لنا عدة حدود خاصة بحالة البلدان النفطية:

- بداية فإن هذا التنويع يتم باعتباره كعلاج لتقليص أخطار التجارة الخارجية (Wilson 1977) ومن النادر اعتباره كأداة لرفع إيرادات الصادرات، فالتفكير في التنويع ضمن إطار الموارد الناضبة تبقى قضية مبدئية إلى يومنا هذا.

- ثانيا: كثيرا ما يتم التركيز على نوع واحد من الأخطار الناجمة عن التقلبات في إيرادات الصادرات.

- ثالثا: إن مفهوم التنويع يتم حصره في كثير من الأحيان في تنويع الصادرات، في هذه الحالة فإن التنويع لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي ولا زيادة الصادرات ولا إلى زيادة الإنتاج للسوق المحلي.

في حالة البلدان النفطية فمفهوم التنويع يجب أن يكون شاملا، فتنويع الصادرات يصبح عاملا لتنويع هيكل الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية.

فتوسع الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير المرتبطة بالمحروقات حسب الأهداف التنموية التي يتم وضعها (رفاهية

أفراد المجتمع) لا تقتصر على توسيع الصادرات غير النفطية ولكن تؤدي - كحتمية - لزيادة وتكثيف إحلال

الواردات، فزيادة حجم المنتجات (عن طريق الاستثمار) غير البترولية يتطلب بدوره تحقيق بعض العوامل (الخدمات

الأساسية كالتعليم والبنية التحتية) لتحسين مستوى الإنتاجية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مرجع سبق ذكره، ص 86.

<sup>2</sup> ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الموسم 2006-2007،

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

### ثانيا: أهداف التنويع في الاقتصاد النفطي

إن حتمية تنويع الاقتصاد في البلدان النفطية (الجزائر) تمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها (مورد غير متجدد).

- زيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.

- زيادة أثر التعلم Effet d'entrainement على مستوى القطاعات الأخرى.

إن دعم القطاعات غير النفطية هي ضرورة إقتصادية من أجل خلق اقتصاديات تنافسية ومن أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات.

إن التحدي الأول بالنسبة للجزائر والذي يجب رفعه هو تنويع الاقتصاد الوطني نحو القطاعات كثيفة العمالة والخدمات والتي تمتلك فيها الجزائر قدرة تنافسية على المستوى الدولي، فالنمو يجب أن يعتمد على القطاع الخاص الوطني والأجنبي في القطاعات خارج المحروقات.

ولدى متابعتنا مدى مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لاحظنا تحسنا إذ كانت مساهمة في PIB سنة 1992 في حدود 62% لتصبح في حدود 76% سنة 2000، ولكن نظراً لحجم قطاع المحروقات العمومية فإن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام الكلي تبقى أقل من 50%.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> د ناجي بن حسن، حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 5، 2008، ص 26.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

ولمعرفة حدة ظاهرة تركيز وعدم تنويع الاقتصاد الجزائري ندرج الجدول الموالي الذي يبرز درجة تركيز صادرات الجزائرية والتي تعبر بدورها عن تركيز الأنشطة الإنتاجية.

الجدول رقم(01-01): درجة تركيز الصادرات الجزائرية خلال سنة 1993 و سنة 2003

سنة 2003			سنة 1993			المؤشر الدولة
مؤشر تركيز الصادرات	مؤشر تنويع الصادرات	عدد المنتجات المصدرة	مؤشر تركيز الصادرات	مؤشر تنويع الصادرات	عدد المنتجات المصدرة	
0.598	0.690	101	0.550	0.610	83	الجزائر
0.170	0.576	193	0.209	0.609	179	تونس
0.64	0.668	181	0.162	0.618	154	المغرب
0.323	0.615	0.176	0.403	0.589	173	مصر
0.962	0.616	66	0.939	0.467	8	أنغولا
0.125	0.498	227	0.181	0.592	204	أندونيسيا
0.494	0.638	223	0.698	0.734	213	الإمارات العربية المتحدة
0.113	0.340	232	0.098	0.346	231	متوسط الدول المتقدمة
0.515	0.623	129	0.541	0.603	122	متوسط البلدان الأفريقية
0.158	0.405	224	0.140	0.402	22	المتوسط العالمي

Source: USNTAD, Manuel statistiques de la cnuced, 8<sup>eme</sup> partie, 2005, p406 à 412.

يشير الجدول أعلاه إلى أن الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تركزا وقلها تنوعا، فهو متخلفا عن اقتصاد البلدان المجاورة كتونس والمغرب الذي يتميز بتنوع أكبر وبتصديره لعدد أكبر من المنتجات، بينما لم تشهد وضعية الجزائر تحسنا خلال الفترة 1993-2003، على عكس ما حصل في بعض البلدان النفطية الأخرى اقل تركزا مقارنة بالجزائر وعليه يتبين أن العمل على وضع إستراتيجية لتنويع القطاعات خارج المحروقات يعتبر حتمية، ويمثل تحديا يجب رفعه لتأهيل الاقتصاد الجزائري ولتقليص درجة تبعيته للمتغيرات الخارجية.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

### المطلب الثالث: تجربة الجزائر في التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط عنصر أساسي داعم للنمو الاقتصادي لما له آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني والجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تحاول تنويع اقتصادها وعدم الاعتماد على منتج واحد أو قطاع واحد ومن أهم استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي وكذا تدعيم القطاع الخاص لرفع المستوى الاقتصادي للبلد.

**أولاً: القطاع الزراعي كخيار استراتيجي:** تلعب الزراعة وبمختلف أنواعها دوراً كبيراً ومهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث أن أهمية القطاع الزراعي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالنسبة للاقتصاد الجزائري فإنه بدون القطاع الزراعي لا يمكن أن تحقق التنمية الاقتصادية، ولهذا أولت الدولة عناية خاصة للقطاع الزراعي منذ أول وهلة للاستقلال وهذا من خلال مختلف البرامج والمخططات والسياسات الاقتصادية والزراعية المتعاقبة. ومن خلال هذا سنتناول كل من الإنتاج النباتي في الجزائر، والبرامج والسياسات الحكومية لإنعاش القطاع الفلاحي في الجزائر:

**1- واقع الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر:** يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموماً لأنه الركيزة الأساسية في الاقتصاد، ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيراً والعكس صحيح.

إن وضعية الإنتاج النباتي في الجزائر متردية وترقيتها أصبحت ملحة وذلك من أجل التقليل من العجز المزمن الذي تعرفه البلاد خاصة في مجال إنتاج الحبوب والبقول الجافة وهذا لن يأتي إلا إذا قامت الجهات الوصية بإجراءات واضحة ومنظمة ومشجعة على زراعة الحبوب وتحسين إنتاجها كمياً ونوعاً خاصة وأن هذه المواد أثقلت كاهل على ميزانية الواردات

الجزائرية، وقد سعت الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي تحتل منذ أول وهلة للاستقلال وهذا قصد تحقيق الاستقلال الكلي والتحرر من التبعية الأجنبية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات -دراسة حالة الجزائر- مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الموسم، 2012-2013، ص212.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

فقامت الدولة الجزائرية بإتباع سياسات زراعية تختلف حسب الظروف المحيطة بكل فترة، فقامت أولاً بإعلان أملاك المعمرين دون مالك وقامت بتطبيق نظام التسيير الذاتي للمنشآت والمستثمرات التي تركها الأوروبيون.<sup>1</sup>

### 2- البرامج والسياسات الحكومية لإنعاش القطاع الفلاحي في الجزائر 1980-2013: أنفقت الحكومة

المتعاقبة منذ 1980 مبالغ ضخمة من اجل إنعاش القطاع الفلاحي قدرت بحوالي 126,2 مليار دينار، وهي المرحلة التي شهدت إعادة هيكلة القطاع الفلاحي حتى سنة 1989 أين تم غلق المخطط الخماسي الثاني، في الوقت الذي كانت الدولة قد

انتهت من تطبيق قانون المستثمرات الزراعية الجماعية والفردية، 19/87 والذي يعتبر محطة مهمة غيرت من مسار منهجية إدارة القطاع الفلاحي نحو الخصوصية ومع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة أو المجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن هذا التحول لم يكن سهلاً، بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت على غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة من النزوح الريفي تجاه المدن، ومن اجل مواجهة هذه الصعوبات شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداءً من سنة 2001 يمكن حصرها في التالي:

- ✓ برنامج الإنعاش الاقتصادي: يغطي الفترة (2001-2004) بغلاف مالي يقدر بـ 535 مليار دج.
- ✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو: يغطي الفترة (2005-2009) يبلغ حجمه الاستثماري 4202,7 مليار دج.
- ✓ البرنامج الخماسي (2010-2012) بغلاف مالي يقدر بـ 21214 مليار دج.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات مرجع سبق ذكره، ص 212.

<sup>2</sup> عمار زهير، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي... أين الخلل؟ دراسة قياسية منذ 1980، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسنية بن بوعلوي، الشلف، 2014، ص 5-6.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

ثانيا: **القطاع السياحي خيار استراتيجي**: إن القطاع السياحي يلعب دورا مهما في اقتصاديات الكثير من الدول فهو يعتبر من أهم المصادر التي ترد إيرادات مالية كبيرة خاصة في العملة الصعبة، بالإضافة إلى انه يوفر الكثير من فرص العمل المباشرة أو الغير مباشرة، فهو قطاع خلاق للثروة ومصدر لحلول الكثير من المشاكل الاقتصادية منها والاجتماعية، فهناك الكثير من دول العالم ومنها الدول النفطية التي وجدت في القطاع السياحي ضالتها فقامت باستغلال موردها وإمكانياتها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة النابضة وعلى رأسها احتياطات الثروة النفطية، وتعتبر الجزائر من أهم الدول التي تتمتع بإمكانيات وقدرات سياحية متنوعة تؤهلها لتكون من أهم القطاعات السياحية على المستوى الدولي، وبالتالي فالقطاع السياحي هو قطاع جد استراتيجي والنهوض به سيؤدي إلى النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، فلا يمكن أن تتصور تحقيق التنمية السياحية بدون تحقيق تنمية لقطاع الخدمات والقطاع البنكي والمالي والقطاع النقل والقطاع الزراعي.... وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى فلهذا الأسباب وغيرها يمكن أن يعتبر القطاع السياحي هو خيار استراتيجي بالنسبة للجزائر من النهوض باقتصادها خارج قطاع المحروقات.

### 1- واقع قطاع السياحة في الجزائر: سنوضح أهم الإمكانيات للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر ومنها الإمكانيات الطبيعية والإمكانيات المالية:

✓ الإمكانيات الطبيعية: تملك الجزائر إمكانيات ضخمة في المجال السياحي، فجمال الطبيعة الأخاذ في الجزائر ليس له مثيل في العالم بأسره، إضافة إلى المعالم السياحية والأثرية التي تمتلكها الجزائر على طول يتجاوز 2000 كلم على مسافة 1200 كلم، وصحرائها الكبرى التي تمتد على طول يتجاوز 2000 كلم وتتربع على مساحة

✓ 2171800 كلم<sup>2</sup>، فالجزائر تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 2381741 كلم<sup>2</sup>، فهي تتوفر على كل أنواع السياحة.

✓ الإمكانيات المالية: تبقى الإمكانيات المالية التي يحوزها القطاع السياحي في الجزائر ضعيفة للغاية ولا ترقى على المستوى المطلوب، وهذا ما جعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات<sup>1</sup> المختلفة للسواح جد منخفضة وهي تقل على المستوى العالمي المقدر بـ 12,5%، حيث قدرت بـ 5,11%

<sup>1</sup> وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات مرجع سبق ذكره، ص 243-257.

## الفصل الأول: التّأصيل النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

عام 2007، وتقاس القدرات الاستيعابية في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات، بمؤشر نسبة السياح إلى عدد السكان.<sup>1</sup>

**2- مساهمة السياحة الجزائرية في قضايا التنمية الاقتصادية:** تساهم السياحة في التنمية الاقتصادية الجزائرية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات، وخلق السياحة الجزائرية لفرص العمل، والمؤشر الذي يؤكد على التطور السريع في القطاع السياحي هو حجم الإيرادات السياحية السنوية، والجدول التالي يوضح نسبة تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (1995-2009).<sup>2</sup>

الجدول رقم(01-02): تطور حجم الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة(1995-2009) (مليار دولار)

السنة	تطور حجم الإيرادات السياحية في الجزائر
1995	0.3
1996	0.045
1997	0.028
1998	0.074
1999	0.08
2000	0.096
2001	0.1
2002	0.131
2003	0.112
2004	0.18
2005	0.18
2006	0.22
2007	0.22
2008	0.3
2009	0.33

المصدر: عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، الموسم 2012-2013.

<sup>1</sup> وحيد خير الدين، أهمية الفروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات مرجع سبق ذكره، ص 247-253.

<sup>2</sup> عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، الموسم 2012-2013، ص 87.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 بان الإيرادات السياحية في الجزائر في تطور مستمر حيث سجلت عام 1995 إيرادا قدر ب0.3مليار دولار أمريكي، بعدها تراجع حجم الإيرادات في العام الموالي أي عام 1996 ليكون في حدود 0.045مليار دولار أمريكي، وبعد ذلك أي اعتباراً من سنة 2002 سجلت إيرادات السياحة في الجزائر نمو مطردا فانتقل حجم الإيرادات من 0.131مليار دولار أمريكي عام 2002 إلى 0.33مليار دولار أمريكي عام 2009.

وبالتالي نستنتج بان إيرادات السياحة في الجزائر هي إيرادات جد منخفضة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الامكانيات السياحية التي تمتلكها الجزائر.

### المطلب الرابع: مشاكل التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر

إن هذا المستوى المحدود من صادراتنا خارج المحروقات، تعود أسبابه إلى تردّي الأوضاع الاقتصادية، والمؤسسية، وكذلك التنظيمية والتي تتمثل في:

#### أولاً: المشاكل على المستوى الجزئي

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد.
- تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن هارون، إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي - حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الموسم 2012-2013، ص17.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

### ثانيا: المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تخول عدم توقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول، هذه الوضعية تجلت من خلال انعكاسات والتأثيرات السلبية جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.
- سوء استخدام التكنولوجيا الحالية دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم. التغليف، بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.

### ثالثا: المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي:

- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات.
- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير لان ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن هارون، إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص18.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

- عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من مقومات للمؤسسات بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظراً لنقص خبرته بالدراسات التسويقية<sup>1</sup>

تعتبر الجزائر من الدول التي تبقى تعاني من عدم تنوع صادراتها وانحصارها فقط في مادة الطاقة والمحروقات وهذا بالرغم من انتهاجها برامج من الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية التي كانت من أهم أهدافها تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة.

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن هارون، إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص18.

## خلاصة الفصل

من خلال ما توصلنا إليه في هذا الفصل يمكن القول أن التنويع الاقتصادي آلية يتم من خلالها الحد من الاعتماد على مصدر واحد، وذلك ضمن توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد. بمعنى آخر أن التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية مما يؤدي إلى قيام التجارة الخارجية التي تعد عصب أي إقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد.

## الفصل الأول: التأسيس النظري لسياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية

---

## الفصل الثاني

واقع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

والتجارة الخارجية في الجزائر

خلال الفترة (1991-2015)

## الفصل الثاني: واقع التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

### تمهيد

تميزت الصادرات الجزائرية بعدم التنوع وهيمنة قطاع واحد على الصادرات وهو قطاع المحروقات وضعف القطاعات الأخرى فيها، فأصبح من الضروري اتخاذ إجراءات صارمة للتخفيف من هشاشة الاقتصاد الوطني المعتمد بشكل شبه كلي على المحروقات وذلك بتنوع صادراتها، الذي يعتبر أمرا ضروريا من أجل اندماج الجزائر بشكل ناجح في التجارة العالمية. وعلى الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على التجارة الخارجية بقي قطاع المحروقات هو الرائد والمقيم لصادراتنا بينما عرفت الواردات زيادة في قيمتها خلال السنوات الأخيرة نظرا لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية.

وحتى نعطي للموضوع حقه من الدراسة اقتضت الضرورة إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: إجراءات تنوع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة تحليلية وتطبيقية حول دور سياسات التنوع الاقتصادي على إنعاش التجارة الخارجية في الجزائر.

## الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

### المبحث الأول: إجراءات تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

نتيجة لتمييز الاقتصاد الجزائري بأحادية التصدير للمحروقات فإنه مع التذبذبات والأزمات التي يعرفها هذا القطاع أصبح لزاما على الجزائر الاهتمام بترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات، وفي هذا الصدد قامت الجزائر بعدة إجراءات وتحفيزات التي من شأنها النهوض بهذا القطاع، وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا المبحث إلى تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة، الإصلاحات الضريبية والجمركية، الإطار المؤسسي لتنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### المطلب الأول: التجارة الخارجية و تخفيض العملة

إن تحلي الجزائر عن نهجها الاقتصادي المخطط مركزيا بعد فشلها في تحقيق التنمية، وإتباعها لنهج اقتصاد السوق حتم عليها إجراء إصلاحات عميقة والتي تحتاج إلى مرحلة انتقالية تلعب فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا حاسما من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تقترحها والتي يكون فيها لتحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية دورا محوريا، حيث يكون من بين الأهداف التي تصبو إليها الدولة من وراء ذلك تنمية وتنويع الصادرات الوطنية خارج المحروقات.

### أولا: تحرير التجارة الخارجية:

في أعقاب أزمة النفط سنة 1986 والتي أفرزت إختلالات عميقة في الاقتصاد الوطني و التي من بينه الانخفاض الكبير في قيمة الصادرات الوطنية، مما دفع بالجزائر إلى التفكير في إصلاح قطاع التجارة الخارجية والحد من الإجراءات السابقة المتخذة في ظل الاحتكار وذلك بتبني سياسة تجارية خارجية أكثر وضوحا وفتحا على العالم الخارجي في ظل متغيرات دولية توحى أنه لا مجال للانغلاق والاعتماد على قطاع أحادي وغلق المجال أمام القطاع الخاص، حيث كان من بين الأهداف التي كانت تصبو إليها الحكومة الجزائرية من إعادة هيكلتها للاقتصاد الوطني عن طريق تحرير التجارة الخارجية هي تعريض الإنتاج الوطني للمنافسة الأجنبية وهذا لزيادة كفاءة استخدام وتنافسية الجهاز الإنتاجي وعصرنته من حيث الفن الإنتاجي وتدنقّ التكاليف، وتنوع الإنتاج، وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بلقلة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماستر في علوم الاقتصادية تخصص نقود دولية، 2009/2008، ص162.

## الفصل الثاني: واقع التويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

وقد سعت الجزائر إلى القيام بتحرير تجارتها الخارجية على مرحلتين :

- 1 - **مرحلة التحرير المقيد:** لقد أقر قانون المالية التكميلي في سنة 1990 في 7 أوت 1990 لأول مرة منذ تكريس الاحتكار على التجارة الخارجية مبدأ تحريرها، إذ أصبح استيراد البضائع النهائية لإعادة بيعها مع إعفاءها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف أمر مسموح به للمتعاملين التجاريين الذي يمارسون أنشطة البيع بالجملة أو وكلاء معتمدين مقيمين في الجزائر، وهذا بفضل قانون النقد والقرض الذي صدر في 14 أبريل 1990. وفي أبريل 1991 أصبح لأي كيان مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في استيراد السلع لإعادة بيعها، ومستوردو البضائع الحق في الحصول على النقد الأجنبي بالكامل بسعر رسمي وفقا للأنظمة (20-90، 30-90، 40-90) التي أصدرها بنك الجزائر في سبتمبر 1990، كما أدى هذا التنظيم إلى إلغاء الإجراءات التنظيمية المتعلقة بحسابات المصدرين بالدينار القابلة للتحويل كما أزيلت جميع القيود على تراخيص الاستيراد بالرغم أن بعض الواردات ضلت خاضعة للرقابة الإدارية بسبب القيود التجارية المحلية. وبخصوص الصادرات فإنه خلال عام 1990 تم تطبيق نظام حصر العملة الأجنبية 100% لأغلب الصناعات والخدمات، خلاف ذلك تم تخفيض هذه النسبة إلى 50% بالنسبة لمصدري المنتجات الزراعية، ومنتجات الصيد و20% بالنسبة للسياحة وإنتاج الخمر، و10% بالنسبة لخدمات النقل وخدمات التحويل والضمان الاجتماعي. كما أنه يمكن للمؤسسات العمومية المصدرة في إطار هذه الآلية، أن تحتفظ بمكتسباتها من العملات الأجنبية واستعمالها لتمويل وارداتها ضمن البرنامج العام للاستيراد، إلا أن هذا النظام لا يطبق على المؤسسات العاملة في مجال المحروقات، وفي قطاع المناجم. وفي عام 1992 أدى تجدد الاختلالات المالية إلى قيام السلطات الجزائرية بإعادة القيود على النقد الأجنبي مع تحديد الحضر على الواردات وفي نهاية هذه السنة بدأت السلطات بتطبيق قواعد صارمة على التمويل بحيث تخضع المعاملات التي قيمتها أكثر من 100000 دولار لموافقة اللجنة الخاصة وتمول من احتياطات النقد الأجنبي الرسمية
- 2 - **مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية:** لقد تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية ابتداء من 1994 إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، وذلك تنفيذاً لشروط صندوق النقد الدولي، والمتمثلة في تهيئة الاقتصاد للانفتاح أكثر على العالم الخارجي، من خلال تحرير الجزائر لتجارتها الخارجية ومن ثم فتح حدودها في وجه السلع والخدمات الأجنبية وكذلك في وجه دخول رؤوس الأموال<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بالبحرث لينده، الإجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، ملتقى وطني يومي: 11 و12 مارس 2014، جامعة أكلي اعند، البويرة، ص11

## الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

الأجنبية، حيث تم ذلك من خلال التعليم رقم 94-20 المؤرخة في 12 أفريل 1994 والمتعلقة بتمويل الواردات والتي أصدرها بنك الجزائر، والتي أعادت الاعتبار للبنك التجاري كمصدر رئيسي لتمويل التجارة التجاري، في حدود الاحترام التام المتعلق بالتجارة الخارجية والصراف، حيث يجب على البنوك المعتمدة التأكد من أن للمستورد القدرة المالية الكافية أو ضمانات ملائمة تسمح بتسديد الواردات مع خدمة الدين الذي قد تم التعاقد عليه لحسابه.

وقد تم بموجب هذه التعليم إلغاء كافة الأحكام المخالفة السابقة لاسيما تلك الواردة في التعليم 92/58 المؤرخة في 27 أكتوبر 1992. ولزيادة الانفتاح وتدعيم التكامل الإقليمي مع تخفيض الحماية الجمركية وكذلك الحدود العليا للتعريف الجمركية، فانخفضت سنة 1996 من 60% إلى 50% على التوالي ثم إلى 45% في أول جانفي 1997. واقتصرت الواردات على فئات ثلاث، ولكنه ألغى الحضر عليها تماما بعد ذلك في منتصف 1995.

وبالنسبة للصادرات فإنه تخضع عمليات التصدير في مجال المحروقات، والمواد المنجمية إلى أحكام خاصة تعزز ممارسة احتكار الدولة، أما خارج المحروقات المبدأ العام هو حرية التصدير مع بعض الاستثناءات ذات طابع محدود، ويتوجب على المنتجون المصدرون من إنتاجهم الخضوع لمعاينة بنكية عبر الحدود. كما يسمح لهم بإبرام عقود يتم تسديدها في 120 يوما من يوم عرض السلعة، ويكون ذلك بالعملة الصعبة في بنك معين أو معتمد. كما يستفيد المصدرون بمردود 50% من العملة الصعبة للمنتوج.

### ثانيا: تخفيض قيمة العملة

شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري، حيث أن السعر المرتفع و غير الحقيقي للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات أدى إلى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، و لقد كان الهدف من وراء هذه التعديلات هو القضاء على العجز عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات و الإقلال من الواردات عن طريق إعطاء اسم حقيقي لقيمة الدينار يتناسب و هذا الهدف.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بالبحر لبيده، الإجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص12.

## الفصل الثاني: واقع التوزيع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

### 1 - التعديلات التي جرت على قيمة العملة:

أمام ضغوطات المنظمات الدولية فإن السلطات الجزائرية قبلت على تخفيض الدينار، و عليه انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار ما بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103%، و قد تتالت بعد ذلك تخفيضات الدينار للتوجه به إلى السعر التوازني فكان برنامج التثبيت لعام 1991 يهدف لتخفيض 25% من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف في السوق الموازية حيث كان يهدف إلى جعل \$1 يعادل 31 دينار جزائري، لكن التخفيض في الواقع كان أقل مما هو مرغوب حيث أصبح \$1 يعادل 22.5 دينار جزائري انطلاقا من سبتمبر 1991، واستقر اسم الصرف حول هذه القيمة إلى غاية شهر مارس 1994، غير أن هذا الاستقرار النسبي لم يتفق مع الظروف الاقتصادية آنذاك والتي شهدت معدلات تضخم مرتفعة ولذلك ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالمعدلات الحقيقية بنسبة 50% بين أكتوبر 1991 ونهاية 1993، كما ارتفعت مرة أخرى النسبة بين السعر في السوق الموازية والسعر الرسمي بحلول 1994 إلى أربعة أضعاف.

وقبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي (بتاريخ 10/04/94) وبدون سابق إعلان أجري تعديل طفيف لم يتعدى 10% تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد والقرض (بتاريخ 10/04/94) وذلك بنسبة 17,40، وبهذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دينارا مقابل الدولار الأمريكي الواحد، وفي انتظار اعتماد تقنية جديدة لتحديد جلسات التسعير، تم الاتفاق في إطار البرنامج على السماح بانزلاق ليصل سعر الدينار إلى 40 دينارا مقابل الدولار الواحد. ولقد استمر العمل بتقنية جلسات التسعير إلى غاية 1995 والتي تميزت بنجاح بنك الجزائر في توجيه سعر الصرف من جانب واحد دون اضطرابات.

كان عام 1994 البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار نتيجة تحرير مدفوعات الاستيراد من خلال هذه السنة، وفي عام 1995 أصبح من الممكن استعمال العملة الصعبة بالسعر الرسمي لأغراض النفقات المتعلقة بالتعليم والصحة و نفس الإجراء اتخذ بالنسبة لنفقات السياحة خلال 1997، كما تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على إقامة سوق صرف بين البنوك في أواخر 1995، وهو ما شكل أحد الأهداف الهامة لبرنامج التعديل الهيكلي وقد أقيمت السوق فعلا، وشارت نشاطها ابتداء من يناير 1996.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> زير ريان، اثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(2005-2014)، مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص92.

## الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

ما بين 1995-1998 تثنى سعر الصرف الفعلي الحقيقي بأكثر من 20% من التثنى الحقيقي وأتبع بتدهور 13% ما بين 1998 و2001، وبعد 16 شهرا من التثنى الحقيقي مند 2002 بسبب تثنى الاورو مقابل الدولار الأمريكى تدخلت السلطات فى سوق الصرف الأجنبى فى النصف الثانى سنة 2003 بإعادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى مستواه الذى كان سائدا فى نهاية 2002 بدل مستواه الذى كان سائدا فى نهاية سنة 1995. وتشير إلى أن المكاسب الاقتصادية المحققة على مستوى الاقتصاد الكلى و بالخصوص ما يتعلق بمؤشرات التوازن الكلى ساهمت بعد سنة 2003 فى الاستقرار النسبى للدينار. وقد كانت سياسة الصرف فى الجزائر تهدف إلى المحافظة على سعر صرف حقيقى مستقر.<sup>1</sup>

2 - أثر تعديلات سعر الصرف على حصيلة الصادرات خارج المحروقات فى الجزائر: لمعرفة مدى تأثير تخفيض قيمة العملة على حصيلة الصادرات خارج المحروقات نستعين بالجدول التالى:<sup>2</sup>

الجدول رقم(02-03): تطور حصيلة الصادرات خارج المحروقات تبعا لتطورات أسعار الصرف خلال الفترة(1990-2001)

الصادرات خارج المحروقات (مليون \$)	سعر الصرف	البيان السنوات
439	8.9648	1990
375	18.4672	1991
449	21.8717	1992
495	23.3503	1993
287	35.0552	1994
509	47.6489	1995
881	54.7472	1996
511	57.6757	1997
358	58.7351	1998
438	66.5722	1999
612	75.2569	2000
734	77.2646	2001

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على بيانات المعهد الوطنى للإحصاء.

من خلال الجدول أعلاه والذى يبين تطورات حصيلة الصادرات تبعا لتطور أسعار صرف الدينار نلاحظ تدبب فى حصيلة الصادرات خارج المحروقات من سنة إلى أخرى تارة تسجل زيادة وتارة أخرى انخفاض فى قيمتها، فقد انخفضت من 439 مليون \$ سنة 1994 إلى 287 مليون \$ سنة 1994 رغم سلسلة التخفيضات التى عرفها الدينار حيث انخفضت قيمة 9 دينار للدولار إلى 35.05 دينار للدولار مما يعنى عدم مرونة عرض الصادرات أمام تغير سعر صرف الدينار، ثم ارتفعت بعد ذلك حصيلة الصادرات خارج المحروقات إلى 881 مليون

<sup>1</sup> زير ريان، اثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادى دراسة حالة الجزائر(2005-2014)، مرجع سبق ذكره، ص92.

<sup>2</sup> بلقلا إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادى مرجع سبق ذكره، ص165.

## الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

دولار سنة 1986 والتي تزامنت مع انخفاض في قيمة الدينار إلى 54.47 دينار للدولار لكن السبب الحقيقي في هذا الارتفاع لا يعود إلى تخفيض قيمة الدينار وإنما يعود إلى تسديد الجزائر جزء من مديونيتها اتجاه روسيا بتصدير بضائع، ثم عرفت حصيلة لصادرات من دون المحروقات انخفاضا بعد ذلك حيث سجلت 438 و612 مليون خلال سنتي 1999 و2000 على التوالي رغم انخفاض قيمة العملة الوطنية لترتفع سنة 2001 إلى 734 مليون \$ وسبب الارتفاع يعود أساسا إلى زيادة حصيلة صادرات المواد نصف مصنعة والتي تتمثل في الزيوت ومشتقاتها والنتائج عن زيادة حصيلة صادرات المحروقات وليس بسبب الانخفاض في سعر الصرف. مما سبق يتضح أن سلسلة إجراءات تخفيض قيمة الدينار التي عرفت الجزائر في إطار الإصلاحات التي أجرتها للنهوض بالاقتصاد الوطني لم تتمكن من تحقيق الآثار المرجوة منها والمتمثلة في رفع حصيلة الصادرات خارج المحروقات وذلك راجع إلى مايلي:

- أن الهيكل الإنتاجي المحلي مبني أساسا على استخراج المحروقات وتصديرها وأنه غير مرن نتيجة لضعف البنية الاقتصادية، وهو ما يعني عدم قدرة جهازنا الإنتاجي المحلي على التكيف مع تخفيض قيمة العملة لزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- أن الطلب العالمي على الصادرات الجزائرية لا يتسم بالقدر الكافي من المرونة المطلوبة لإحداث التأثير الايجابي لسياسة التخفيض لأن أغلب الصادرات الجزائرية متكونة من المحروقات والتي تحددها ظروف خارجة عن سيطرة الدولة.
- كما أن شرط عدم قيام المتعاملين التجاريين الآخرين بإجراء مماثل بتخفيض قيمة عملتهم لا يمكن ضمانه في ظل الاقتصاديات المعاصرة و التي تحرص على تخفيض مصلحتها العليا.
- الشرط المتعلق باستقرار الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض غير محقق حيث أن الأسعار في الجزائر عرفت ارتفاعا مستمرا تزامن مع إجراء التخفيض في قيمة العملة.

## الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

### المطلب الثاني: الإصلاحات الضريبية والجمركية.

لقد مست الجزائر عدة إصلاحات في التسعينات مست السياسة الاقتصادية المنتهجة آنذاك في أهدافها، وكان إصلاح النظام الضريبي والجمركي إحدى هذه الأدوات، حيث تدخل هذه الإصلاحات ضمن الآليات والتدابير التي انتهجتها الدولة لأجل تنمية وتنويع صادراتها خارج المحروقات.

### أولاً: الإصلاحات الجمركية

لقد عرف النظام الجمركي ابتداء من صدور قانون النقد والقرض تعديلات هامة في أحكامه، وهي تعديلات تسعى إلى تكييف التشريع والقواعد الجمركية وفق المتطلبات الجديدة لاقتصاد السوق، والتي من بين أهدافها العمل على تدعيم تنافسية المؤسسات وترقية الإنتاج الوطني وتشجيع الاستثمارات بما يكفل تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، هذه التحولات لم تأت فقط رغبة في الإصلاح بل أملت الحاجة الاقتصادية العالمية. حيث عرفت التعريفات الجمركية الجزائرية إدخال تعديلات تدريجية تتلاءم مع الوضعية التي يعيشها الاقتصاد الجزائري من جهة والتوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي من جهة أخرى. ومن أجل تشجيع الصادرات من غير المحروقات فقد استحدثت تقنيات جمركية تمثلت في بذل مجهود في وضع معايير لمدونة تعريفية من شأنها أن تسمح بتأهيل الدخول في المبادلات الدولية وذلك من خلال إنضمام الجزائر إلى الاتفاقية الدولية للنسق لتصنيف البضائع وتميزها سنة 1991، والذي تم إعداده في إطار المنظمة العالمية للجمارك وبناء على القواعد التي جاء بها هذا النظام.

فإنه تم تأسيس تعريفية جمركية جديدة سنة 1992 انطلاقاً من المرسوم رقم 94-241 المؤرخ في 20 جانفي 1991. وفي هذا الإطار تم تقليص تشتمت معدلات الرسوم الجمركية من 19 إلى 7. وانخفض سقفها إلى 60% بدلا من 120%. كما كان عليه وفق تعريفية 1986، وهكذا يمكن مساعدة الصناعات التحويلية بإخضاع المواد الأولية الضرورية للصناعة الوطنية بمعدلات ضعيفة (700%) أما المنتجات نصف مصنعة فتكون مرتفعة قليلا (25-15%) في حين تفرض معدلات مرتفعة جدا تتراوح بين (40-60%) على المنتجات النهائية، وفيما يتعلق بجانب الاستفادة من الامتيازات لإعفاء من الضرائب الجمركية لبعض السلع، فقد نص قانون المالية لسنة 1992 على إلغاء الاستفادة من هذه الإعفاءات وعودتها للحكومة بنظام الإعانات، كما تطبق الرسم القيمة المضافة على المنتجات المستوردة، أما البضائع المصدرة فهي معفاة من الرسم على القيمة المضافة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص98.

## الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

توالت بعد ذلك تعديلات معدلات التعريفية الجمركية بعد برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي، حيث خفض المعدل الأقصى من 60٪ إلى 50٪ سنة 1996، وهكذا تم إلغاء نسبة 60٪ الواردة في التعريفية الجمركية المنصوص عليها في المادة 138 من القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992 وعوض بمقدار نصيب يحدد بنسبة 50٪ وتم تعويضها بالمعدل المتوسط 45٪ ونفس الشيء بالنسبة للمعدلين 3٪ و7٪ والذي تم تعويضها بالمعدل المتوسط 5٪ أما في سنة 1998 فإنه تم استبدال المعدل 5٪ بالمعدل 3٪ وبقيت المعدلات الأخرى على حالها.

عرفت التعريفية الجمركية تعديلا آخر بعد قانون المالية التكميلي لسنة 2001 وذلك بموجب الأمر 01-02 المؤرخ في أوت 2001، حيث تأسست تعريفية جمركية جديدة، حددت نسبتها كما يلي: 30٪ والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من أول جانفي 2002، ونظرا للاستياء الذي أثارته تعديلات هذه التعريفية لدى المتعاملين الاقتصاديين باعتبارها لا تمنح امتيازات للمنتوج الوطني ولهذا تم تعديل الأمر السابق بأمر آخر في 25/02/2002، وقد تضمن تعديلات على التعريفية كما يلي: تخفيض في المعدلات 264 سلعة منها 256 من 15٪ إلى 5٪ وهي المنتجات نصف مصنعة الموجهة إلى فروع الإنتاج الصناعي المحلي وأنشطة الصناعات الترتيبية و5 وضعيات فرعية من 30٪ إلى 15٪ تتعلق بمواصلات الربط للاتصالات، قطع من الموازين كما أن التعديلات التي نص عليها قانون المالية لسنة 2004 جاءت استجابة إلى مطالب المنظمة العالمية للتجارة بإلغاء الإتاوات الجمركية المقدرة بـ 2.4٪ تعويضها بمقادير نقدية ثابتة خلال السنة المالية والتي يمكن مراجعتها. وبهذا فإن التعريفية الجمركية عرفت إصلاحات وتعديلات جوهرية هدفها ترقية الإنتاج الوطني وتشجيع الاستثمارات بما يكفل تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، هذه التحولات لم تأت فقط رغبة في الإصلاح بل أملت الضرورة الاقتصادية العالمية.

### ثانيا: الإصلاحات الضريبية

لقد جاء إصلاح النظام الضريبي كنتيجة حتمية لمختلف السلبيات التي ميزت النظام الضريبي السابق إلى جانب التطورات التي عرفت الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية والتحول إلى نظام إقتصاد السوق، وقد سعى هذا الإصلاح إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي من بينها تحقيق هدف تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص98.

## الفصل الثاني: واقع التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

**1- الضريبة على الدخل الإجمالي:** أسست هذه الضريبة من خلال قانون المالية 1991 "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل"، لقد كان المشرع يهدف من وضع هذه الضريبة إلى تبسيط النظام الضريبي من خلال إحلالها محل مجموعة من الضرائب النوعية المتضمنة في النظام السابق تتميز هذه الضريبة بكونها سنوية تصريحية.

**2- الضريبة على أرباح الشركات:** جاء وضع هذه الضريبة في سياق التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في المعاملة الضريبية هذا بالنظر لما تتميز به المؤسسات الاقتصادية من خصوصية باعتبارها حجر زاوية في التنمية الوطنية، مما حتم إجراء معاملة جبائية خاصة بها.

تأسست هذه الضريبة وفقا لنص المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991، المادة 35 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والتي تنص على مايلي "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى الضريبة على أرباح الشركات".

**3- الرسم على القيمة المضافة:** نظرا للميزات الإيجابية على القيمة المضافة فقد تم إقحامها ضمن هيكل النظام الضريبي الجزائري من خلال الإصلاح الجبائي بموجب قانون المالية لسنة 1991 لتعوض الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS) وذلك نظرا لما كانت تتميز به هذه الضرائب الأخيرة من تعقيد من حيث كثرة معدلاتها التي بلغت 18 معدلا، إلى جانب ارتفاع نسبتها، حيث أن الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج كانت معدلاته تتراوح ما بين 7% و77%. أما الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات فإلى جانب كونه ضريبة تراكمية لا تخضع لعملية خصم الضريبة فقد كانت تتراوح معدلاته ما بين 5% و55% تبعا للتنظيم السائد، ويهدف الرسم على القيمة المضافة إلى تنمية وتقوية المنافسة التي تخوضها المؤسسات الجزائرية في الأسواق الدولية، وذلك عن طريق إلغاء العبء الجبائي الذي تتحمله المنتجات الوطنية وخاصة الموجهة للتصدير.

**4- الرسم على النشاط المهني:** يعتبر الرسم على النشاط المهني ضريبة مباشرة تستحق دوريا تبعا لرقم الأعمال المحقق في الجزائر من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنيا، وأنشأ هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996 وقد عوض الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC) والرسم على النشاط غير تجاري (TANC).<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص98.

## الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

يطبق الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال (يقصد برقم الأعمال مبلغ الإيرادات المحققة على جميع عمليات البيع أو الخدمات المحققة في الجزائر) المحقق سنويا، ومهما تكن نتيجة السنة المالية ( ربح أو خسارة) باعتبار هذا الرسم تكلفة تخصم من الوعاء الخاضع للضريبة على الدخل. يطبق الرسم على النشاط المهني وفق معدل واحد يعرف تخفيضا سنويا بنقطة واحدة، حيث طبق بنسبة 3 % سنة 2003 و 2% سنة 2004. وتعد معفية من الرسم على النشاطات المهنية، جميع أرقام الأعمال الناتجة على بيع السلع الموجهة للتصدير.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الإطار المؤسسي لتنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات

أنشأت السلطات العمومية بغية تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات جملة من المؤسسات والتي من شأنها العمل على خلق ديناميكية جديدة لقطاع الصادرات خارج المحروقات، سواء في مجال التمويل أو التأمين و التسويق.

**أولا: جانب التأمين:** تتمثل المؤسسات التي تعمل في جانب التأمين فيما يلي:

شركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات "CAGEX":

تأسست الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات وفق مقتضيات الأمر رقم 96/06 المؤرخ في 10 يناير 1996، بحيث يندرج عملها ضمن الشروط والتدابير التي تضعها النصوص التطبيقية لهذا الأمر، وأنشأت شركة بعقد موثق بتاريخ 3 ديسمبر 1995، وهي شركة ذات أسهم حيث يساهم فيها 5 بنوك و 5 شركات تأمين بحصة 10% لكل مساهم، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-235 المؤرخ في 2 يوليو 1996 تحددت شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفياته والذي يعهد تسييره الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات من خلال لجنة التأمينات عند تصدير المكونة من ممثلي أهم القطاعات المرتبطة بترقية الصادرات خارج المحروقات حيث توفر الشركة للمصدرين خدمات معلوماتية هامة تتعلق بحالة الأسواق الخارجية، والأوضاع المالية للشركاء الأجانب بصفة دورية، قبل قيام المصدر بعملية التصدير لتفادي الوقوع في الخطر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مرجع سبق ذكره، ص 98.

<sup>2</sup> عبد الرزاق بن هارون، إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر-القطاع الزراعي حالة التمور الجزائرية مرجع سبق ذكره، ص 15.

## الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

ثانيا: جانب التمويل: تتمثل المؤسسات التي تعمل في جانب التمويل فيما يلي:

### 1- الصندوق الخاص لترقية الصادرات "FSPE":

تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996. حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية. هذا الصندوق يمول أساسا بواسطة 10٪ من الضريبة الخاصة TSA إضافة إلى الهبات والمساعدات التي يحصل عليها من طرف الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد وفقا للموارد المتوفرة، وتتمثل المصاريف التي يقوم هذا الصندوق بتغطيتها فيما يلي:

✓ الأعباء المتعلقة بدراسة الخارجية لصالح المصدرين، وكذا أعباء الدراسات الهادفة إلى تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.

✓ المساعدات التي تقدمها الدولة والهادفة إلى ترقية الصادرات عن طريق المشاركة في المعارض الدولية.

✓ تغطية جزء من تكاليف البحث عن الأسواق الخارجية الملائمة للمصدرين ومنتجاتهم.

✓ تغطية جزء من تكاليف الشحن والنقل في الموانئ الجزائرية للسلع الموجهة للتصدير.

✓ تمويل التكاليف المرتبطة بعملية تكييف المنتجات في الأسواق الخارجية.<sup>1</sup>

ثالثا: جانب التسويق: تتمثل المؤسسات التي تعمل في جانب التسويق فيما يلي:

### 1-الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX):

وهو مؤسسة عامة ذات طابع إداري، أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي 327/96 المؤرخ في 01-10-1996، يتمتع بالاستقلال المالي، والشخصية المعنوية ويعمل تحت وزارة التجارة، والهدف من إنشائه هو ترقية المبادلات الخارجية والمساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات، ومهامه إعلامية، استشارية وتدعيمية، وهو مكلف بما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن هارون، إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر-القطاع الزراعي حالة التمور الجزائرية مرجع سبق ذكره، ص16.

<sup>2</sup> حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة مرجع سبق ذكره، ص99-101.

## الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

- ✓ تنشيط برامج تنمية المبادلات التجارية وترقيتها الموجهة أساسا نحو تطوير الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات المحلية إلى الأسواق الخارجية.

✓ إنجاز دراسات وتقديم خدمات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين في مجال التجارة الخارجية.

### 1- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX):

أنشأ بموجب المرسوم رقم 63-87 المؤرخ في مارس 1987 الديوان الوطني للمعارض والتسويق والذي تم تغيير تسميته في 24 ديسمبر 1990 من الديوان إلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، يعمل على ترقية الصادرات من خلال تنظيم سلسلة من المعارض الوطنية، ومساعدة الشركات المهتمة بعملية التصدير بعرض منتجاتها في المعارض الدولية والجهوية خارج الوطن، ومن مهامه أيضا:

- ✓ دراسة السوق عند التصدير.
- ✓ تحضير مساهمة الأعوان الوطنيين في المعارض المقامة في الجزائر وفي الخارج.
- ✓ جمع وتحديد المعايير الاقتصادية والمالية المنافسة لنوع الإنتاج المصدر لاتخاذ القرار.
- ✓ مساعدة المتعاملين التجاريين المحليين على إعداد ملفات التصدير والتفاوض مع الأطراف الأجنبية.
- ✓ التدخل كوسيط للمتعاملين بطلب منهم للقيام بعمليات التصدير.

### 1 - المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات التجارية (OPE):

تم إنشاء هذا المركز بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-135 المؤرخ في 15 ماي 1990، ومن المهام التي يقوم بها هذا المركز مايلي:

- ✓ رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية.<sup>1</sup>
- ✓ توفير المعلومات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين الاقتصاديين على تقييم عمليات الاستيراد وترشيدها.

<sup>1</sup> بلقلة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي مرجع سريق ذكره، ص175.

## الفصل الثاني: واقع التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

### المطلب الرابع: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تنمية الصادرات، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات وذلك لقدرتها على الدخول إلى الأسواق الخارجية بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكلفتها، لذلك فقد قامت السلطات العمومية بعدة مجهودات، تدعم فيها المؤسسات التي تقوم بتصدير منتجاتها، بغية مساهمتها في تنوع الإنتاج وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، حيث تتمثل هذه المجهودات فيما يلي:

#### أولا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تشجيع الصادرات خارج المحروقات

لقد سعت السلطات الجزائرية لتنمية الصادرات خارج المحروقات برسم إستراتيجية شاملة تستهدف الوصول بالصادرات الوطنية خارج النفط سنة 2000 إلى 2 مليار دولار، من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا والمؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، غير أن ذلك لم يتحقق لحد الآن، حيث بقيت الصادرات خارج المحروقات دون المستويات المطلوبة، وخلال السنوات الأخيرة غطت صادرات المتعاملين الخواص متوسط نسبته 30% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وحسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحتل الجزائر في مجال الصادرات التي تنزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبة العشرين في القارة الإفريقية، ويبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتصدير منتجاتها 302 مؤسسة (سنة 2003)، وتقدر حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب

4% من إجمالي الصادرات أي حوالي 600 مليون دولار، وتتوزع صادرات هذه المؤسسات كالتالي:

- ✓ 75% منتجات نصف مصنعة.
- ✓ 6.75% منتجات خام.
- ✓ 6.75% تجهيزات صناعية.
- ✓ 5.25% سلع غذائية.
- ✓ 3.5% سلع استهلاكية.
- ✓ 2.75% تجهيزات فلاحية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ثامر دليلة. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات-دراسة حالة الجزائر(2003-2013)-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص84.

## الفصل الثاني: واقع التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

ومن هنا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمتها تعتبر ضئيلة جدا في الصادرات الجزائرية وذلك بسبب سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية، وأنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، ويعود ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حجم الصادرات إلى عدة أسباب أهمها:

✓ إن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تدرج التصدير ضمن أهدافها، بل لكتفي بفرض وجودها في الأسواق المحلية.

✓ تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدم كفاية رؤوس الأموال لتوفير المعدات اللازمة ومستلزمات التشغيل بصفة دورية، حيث تواجه الصناعات الصغيرة مشكلات كبيرة من ناحية التمويل.

✓ إن عدم فاعلية الهيئات الاقتصادية والحواجز البيروقراطية تعيق وتكبح كل المبادرات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تصدير منتجاتها، حيث أنها تملك الامكانيات لمواجهتها.

✓ تمثل صعوبات التسويق عائق شديدا يسهم في عزوف المنتجين على التوسع في الإنتاج وتطويره، وقد أصبحت مشكلة التسويق هي العائق الرئيسي الذي يواجهه المنتجون.

✓ عدم التحضير الجيد ومتابعة المشاركة الجزائرية في المعارض الاقتصادية الدولية مما يجعل المنتج الجزائري غير معروف في الأسواق الأجنبية.

✓ عدم توفر الخبرة الكافية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لممارسة نشاط التصدير مما يؤثر سلبا على استمرارية هذه المؤسسات في تصدير منتجاتها.

✓ انخفاض القدرة التنافسية على التصدير لارتفاع التكلفة.<sup>1</sup>

### ثانيا: الجهود المبذولة في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد بذلت السلطات العمومية في الجزائر مجهودات معتبرة في سبيل سعيها إلى بعث وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل سعيها لاحتضانها وتطويرها وتأهيلها وتنمية تنافسيتها في الأسواق الداخلية، أو من اجل أن تضمن لها مكانة في الأسواق الخارجية، خاصة مع واقع انفتاح حدودنا الاقتصادية بعد إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ثامر دلية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات-دراسة حالة الجزائر(2003-2013)-، ص84.

<sup>2</sup> شعيب أنشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاورو جزائرية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص91.

## الفصل الثاني: واقع التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

وقرب إنهاء مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتمثل هذه الجهود فيما يلي:

1- **الجانب التشريعي:** ابتداءً من 1990، طبقت مجموعة من الإصلاحات وتجلت ذلك من خلال إصدار جملة من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخصوصية المؤسسات العمومية وتخفيف القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد ومن أهم هذه القوانين ما يلي:

✓ القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة.

✓ صدر قانون ترقية الاستثمار 05-10-1993 الذي منح امتيازات جديدة لتنمية القطاع الخاص عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالسماح لها بالاستثمار في الكثير من المجالات على نظير مثيلاتها في الاقتصاديات المتقدمة، وخلق مكتب وحيد APSI على المستوى الوطني والتي سمي بوكالة الترقية ودعم الاستثمارات في سنة 1994.

✓ تمت مراجعة قانون الاستثمار الصادر في 1993 بإصدار قانون أكثر فاعلية، يتكيف مع المعطيات الجديدة، وهو قانون الاستثمار بالأمر 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بترقية الاستثمار، وجاء لوضع آليات تسهل وتجسد أحكام القانون السابق الذي وعد بتسهيلات باعتباره نقل خلاصة تجارب بعض الدول السابقة في هذا المجال، ونجم عن هذا الأمر الأخير إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ونجم عن هذا الأمر الأخير إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" كبديل لووكالة دعم ومتابعة الاستثمار "APSI"، والذي يقع على عاتقه منح قرض الاستثمار للراغبين عبر كامل التراب الوطني.

2- **جانب الدعم المالي:** نظرا للأهمية التي أولتها السلطات العمومية الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كان من الضروري العمل على القضاء على كل المشاكل التي تعاني منها ولاسيما التمويلية منها، وفي سبيل ذلك بادرت السلطات لإيجاد حلول لذلك على المستوى المحلي والوطني والدولي:

✓ **على الصعيد المحلي:** نظرا لعدم وجود بنوك متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ظل التفكير من الوزارة الوصية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في الجزائر التي أنشأت عام 1994، التكفل بتهيئة المحيط الملائم، والظروف المواتية لترقية نشاط هذه المؤسسات، حيث عملت على<sup>1</sup>

<sup>1</sup> شعب أنثي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية مرجع سبق ذكره، ص92.

## الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

استحداث وإقامة هياكل مالية تتولى وتعتني بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أصبحت حتمية خاصة مع انطلاق برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة موسعة، ونذكر من هذه الهياكل:

❖ **صندوق ضمان القروض:** تقرر إنشائه بموجب المرسوم رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002،

برأسمال 1.1 مليار دج مكاتب كلياً من الخزينة، يعتبر هذا الصندوق وسيلة دعم، حيث يقدم الضمان للمشاريع المرشحة التي ليس لها ضمانات، ويقدم ضمانات إضافية للمشاريع التي ليس لها ضمانات كافية. وذلك على شكل ضمان قرض طويل الأجل لتغطية جزء من الخسارة التي تتحملها البنوك والمؤسسات المالية، على أن يغطي الضمان 80% من قيمة القرض المحصل عليه، علماً أن الضمان الأدنى لمنح القروض هو 4 مليون دينار جزائري بينما الضمان الأقصى لمنح القروض هو 25 مليون دج.

❖ **صندوق رأسمال المخاطر:** يهدف رأسمال المخاطر التغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشرط ملائمة من المؤسسات المالية القائمة، وعليه فرأسمال المخاطر هو طريقة لتمويل المؤسسات غير القادرة على تدبير الأموال سواء من أسهم عادية أو أسواق الدين بسبب المخاطر العادية المرتبطة بها، ولكنها ذات عوائد مرتفعة. في الجزائر تأسس رأسمال المخاطر برأسمال يقدر بـ 3.5 مليار دينار في 2004.

❖ **التمويل بالقرض الإيجاري:** تم في الجزائر إقامة شركة للقرض الإيجاري لصالح الـ PME، مؤسسة "مغرب قرض إيجار الجزائر" MLA، وهي مؤسسة برأسمال مشترك تونسي-أوروبي، اعتمدها مجلس النقد والقرض في أكتوبر 2005، رأسمالها هو 1 مليار، وبدأت نشاطها في نهاية السداسي الأول من سنة 2006. تتراوح مدة إيجار الوسائل المنقولة وغير المنقولة التي تمول بها (MLA) زبائنها، بين 3 و7 سنوات، وفي نهاية المدة سوف يمتلك الزبون الوسائل إذا دفع الإيجار كله بانتظام.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> شعيب أنشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية مرجع سبق ذكره، ص 93.

## الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

❖ **التعاون الدولي:** وهو تعاون يتم فيه تقديم مساعدات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء بصفة ثنائية أو متعددة الأطراف، من بينها:

✓ **برنامج الميدا "MEDA":** يندرج في إطار التعاون الاورو- متوسطي EDPME، حيث تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له، وهدفه هو تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتأهيل محيطها، ومدة برنامج الميدا هي 5 سنوات، انطلق فعلا في 2002 بقيمة قدرها 62.9 مليار اورو، ليخص 1456 عملية، إذ تم تأهيل 553 مؤسسة من مجموع 3800 مؤسسة صناعية خاصة بتكلفة قدرها 17 مليون اورو.<sup>1</sup>

✓ **البنك الإسلامي للتنمية "BID" Banque Islamique de Développement:** أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن توقيع اتفاقيتين يقدم بموجبها مبلغ 9.9 ملايين دولار للمساهمة في تمويل مشروعات إنمائية في الجزائر، حيث إحدى الاتفاقيتين تنص على تقديم قرض بقيمة 5.1 مليون دولار لصالح وزارة المؤسسات الصغرى والمتوسطة الجزائرية للمساهمة في دراسة وتنفيذ نظام جديد للمعلومات الاقتصادية، وذلك بهدف دعم وتعزيز قدرات الوزارة في إنجاز دراسات الجدوى، وتطوير طاقات هذه المؤسسات والنهوض بالاستثمارات الخاصة، ويتم تسديد القرضين من قبل الحكومة الجزائرية للبنك الإسلامي في خلال 20 عاما من 5 سنوات فترة سماح.

✓ **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI:** بدأت العمل في الجزائر سنة 1999، ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية الذي خص 8 مؤسسات عمومية و40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وصناعات صغيرة ومتوسطة (PME-PMI) كما تعمل ONUDI على تقديم مساعدات فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية بإحداث وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> قطاف لويبة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2003، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2013-2014، ص79.

<sup>2</sup> شعيب أنشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاورو جزائرية مرجع سبق ذكره، ص93.

## الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

✓ **البنك العالمي:** يتم التعاون مع فرع البنك العالمي وهو الشركة المالية الدولية SFI التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات " NAED " عن طريق برنامج واحد، يعمل على وضع حيز التنفيذ "لبارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وستدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط.

❖ **التعاون الثنائي:** في مجال التعاون الثنائي وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة، باشر برنامج التعاون الجزائري الألماني ( PME/CONFORM ) تكوينه لمجموعة من الخبراء والجمعيات المهنية، ثم قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن. إضافة إلى ذلك هناك العديد من برامج التعاون الثنائي، وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وتركيا وكندا، وتسعى الجزائر في هذا الميدان إلى اكتساب الخبرة الضرورية لتنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: دراسة تحليلية وتطبيقية حول دور سياسات التنويع الاقتصادي خارج

#### المحروقات على إنعاش التجارة الخارجية

عملت الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات بانتهاج إصلاحات على مستوى التجارة الخارجية على غرار إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخفيض قيمة العملة من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك بتدعيم المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية بإصدار عدة قوانين تعطي امتيازات مالية وضريبية للمؤسسات المصدرة وإنشاء عدة مؤسسات تقوم بهذا الدور. ولكن الجزائر لم تنجح في هذه السياسة لضعف حجم الصادرات خارج المحروقات وهذا ما سببته من خلال الإحصائيات الخاصة بتطور الصادرات خارج المحروقات، الميزان التجاري، سعر الصرف، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة.

<sup>1</sup> شعيب أنشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية مرجع سبق ذكره، ص95.

## الفصل الثاني: واقع التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

المطلب الأول: دراسة إحصائية وتحليلية لسياسات التنوع الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

بعد تعرفنا في الفصل الأول على كل من سياسات التنوع الاقتصادي والتجارة الخارجية، سنحاول في هذا المبحث دراسة التطور الحاصل في الصادرات والصادرات خارج المحروقات والميزان التجاري وسعر الصرف وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك سنقوم بتحليل وصفي لكل منهم وذلك خلال الفترة المحددة ما بين 1991 و2015.

أولا: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1991-2015)

لدينا الجدول يلخص تطور الصادرات للفترة المذكورة.

الجدول رقم (02-04): تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1991-2015) الوحدة: مليون دولار

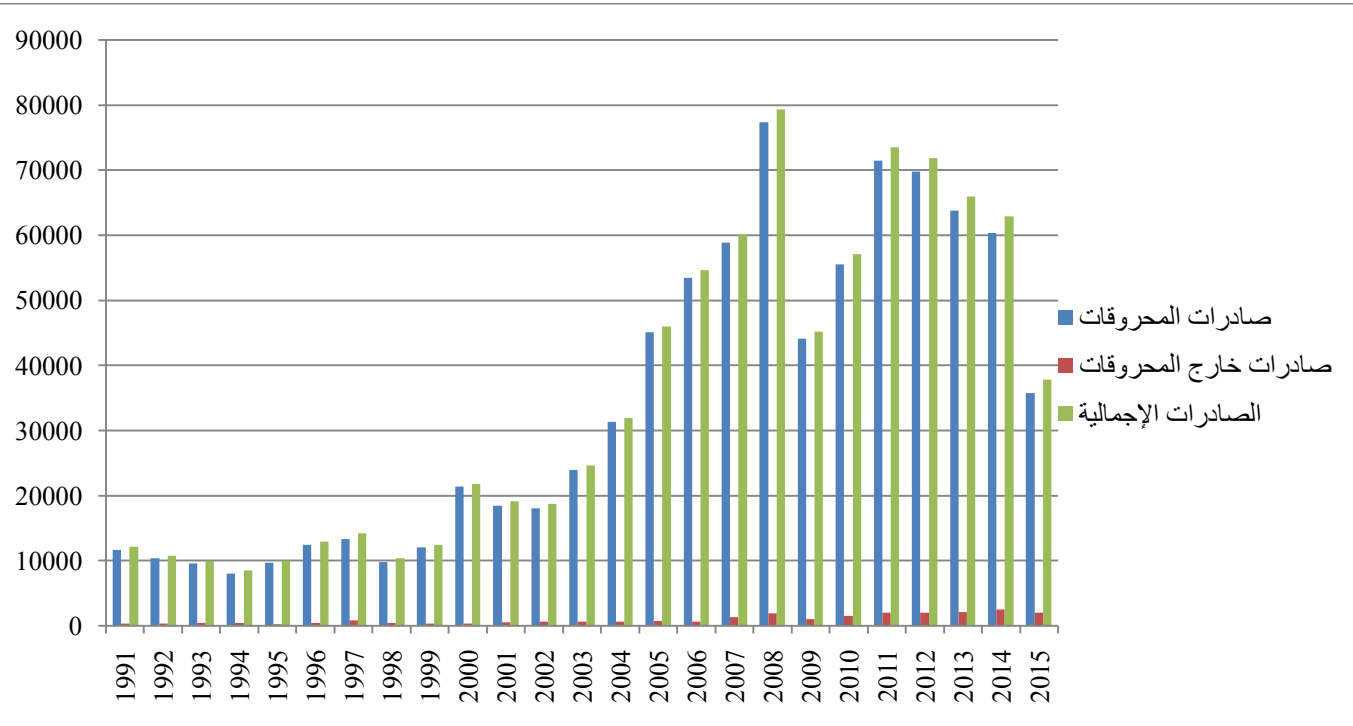
الصادرات الإجمالية		صادرات خارج المحروقات		صادرات المحروقات		السنوات
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
100	12165	3.10	439	96.90	11726	1991
100	10763	4.14	375	95.85	10388	1992
100	10061	4.74	449	95.25	9612	1993
100	8532	3.44	479	96.56	8053	1994
100	10018	4.97	287	95.02	9731	1995
100	13003	6.58	509	93.41	12494	1996
100	14278	3.67	881	96.32	13378	1997
100	10366	3.50	511	96.49	9855	1998
100	12442	3.49	358	96.50	12084	1999
100	21857	2.77	438	97.22	21419	2000
100	19132	3.38	612	96.61	18484	2001
100	18739	3.90	648	96.10	18091	2002
100	24673	2.73	734	97.26	23939	2003
100	31975	2.43	673	97.56	31302	2004
100	46001	1.97	781	98.02	45094	2005
100	54613	2.16	709	97.83	53429	2006
100	60163	2.21	1332	97.78	58831	2007
100	79298	2.44	1937	97.55	77361	2008
100	45194	2.35	1066	97.64	44128	2009
100	57053	2.67	1526	97.32	55527	2010
100	73489	2.80	2062	97.19	71427	2011
100	71866	2.86	2062	97.13	69804	2012
100	65917	3.28	2165	96.71	63752	1013
100	62886	4.10	2582	95.89	60304	1014
100	37787	5.45	2063	94.54	35724	2015

المصدر: من إعداد الطلبة انطلاقا من إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

## الفصل الثاني: واقع التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

تبين من خلال الجدول أعلاه أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات طوال فترة الدراسة 97% من إجمالي الصادرات للفترة الممتدة (1991-2015)، حيث تراوحت نسبتها ما بين 97.56% و94.54% والرسم البياني التالي يبين تطور الصادرات النفطية والصادرات الغير نفطية خلال الفترة المدروسة (1991-2015).

الشكل رقم(01): يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1991-2015)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول

ونلاحظ من خلال هذا البيان أن الصادرات الغير نفطية نسبة مساهمتها في الصادرات الجزائرية لا تتعدى 3% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة المدروسة. حيث سجلت قيمة 439 مليون دولار أمريكي أي نسبة 3.10% من إجمالي الصادرات وهذا كان بالنسبة لسنة 1991، ثم تطورت هذه القيمة إلى أن تصل إلى 2063 مليون دولار أمريكي من إجمالي الصادرات، حيث خلال هذه الفترة سجلت الصادرات الغير نفطية تدبذبات مستمرة في قيمتها، حيث كانت سنة 2015 هي السنة التي سجلت فيها أكبر نسبة مساهمة ب5.45% أما باقي السنوات فقد كانت معظم النسب في حدود 2%، حيث نلاحظ أن الفترة من سنة 2009 إلى 2014 عرفت تزايد تدريجي في نسبة الصادرات الغير نفطية، حيث نلاحظ أن سنة 2008 وصلت إلى قيمة 1937 مليون دولار أمريكي بنسبة مساهمة ب2.44% وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول حيث أن المنتجات المصدرة الغير نفطية تشكل أساسا من مشتقات البترول، أما في عام 2009 تراجعت الحصيلة لتصل إلى ما قيمته

## الفصل الثاني: واقع التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

1066 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2008 لكن مع حلول 2010 ارتفعت الحصيلة مرة أخرى لتصل إلى 1526 مليون دولار أمريكي وتبقى حصيلة الصادرات الغير نفطية في زيادة مستمرة إلى غاية 2015 حيث وصلت إلى ما قيمته 2063 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 5.45% من إجمالي الصادرات الجزائرية وهذه الزيادة تعتبر زيادة ملحوظة.

وبالتالي على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية لتقليص التبعية لقطاع المحروقات إلا أنها باءت بالفشل ولم تحظى بالنجاح المرجو حيث يبقى البترول والبتترول والغاز الطبيعي يتصدران أهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي وتبقى الصادرات الغير نفطية مهمشة بحجم ضئيل، فالاقتصاد الجزائري اقتصاد تقليدي رهين الإيرادات الريعية والصناعات الاستخراجية الناضبة.

### ثانيا: تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

يتعلق الميزان التجاري بتجارة السلع أي الصادرات والواردات الجزائرية خلال هذه الفترة، وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، والجدول التالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1991-2015):

الجدول رقم (02-05): يوضح تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1991-2015) الوحدة: مليون دولار

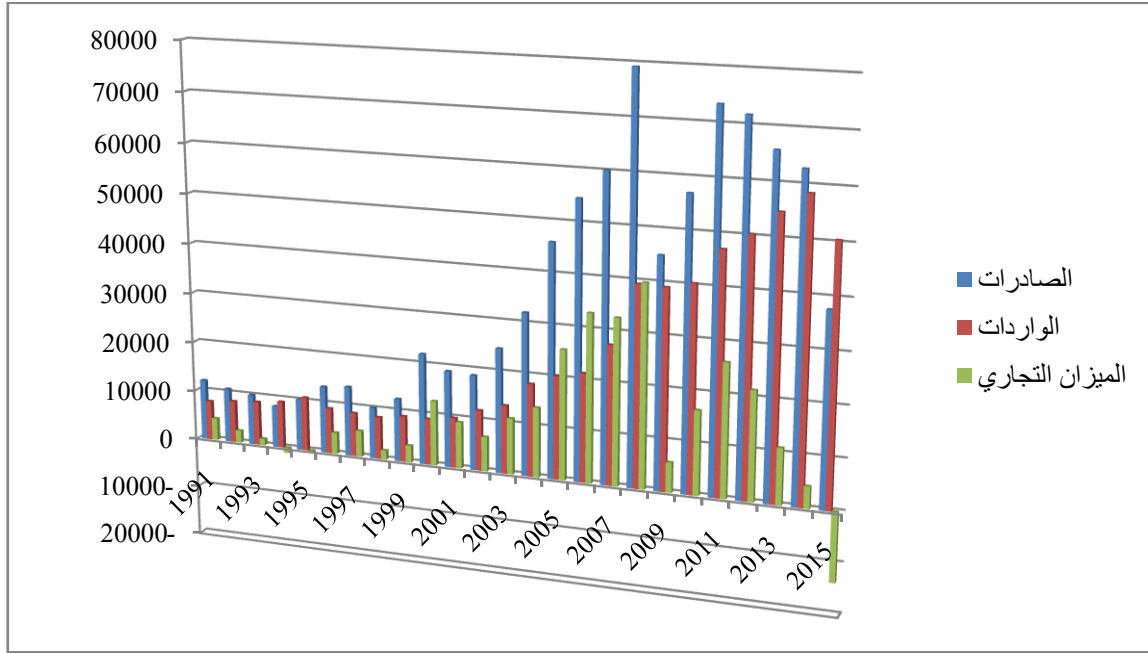
السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1991	12101	7680	4421
1992	10837	8406	2431
1993	10091	8789	1302
1994	8340	9365	-1025
1995	10240	10761	-521
1996	13375	9098	4277
1997	13889	8687	5202
1998	10213	8403	1810
1999	12522	9164	3358
2000	22031	9173	12858
2001	19132	9940	9192
2002	18825	12009	6816
2003	24612	13534	11078
2004	32083	18308	13775
2005	46001	20357	25644
2006	54613	21456	33157
2007	60163	27439	32724
2008	79298	39479	39819
2009	45194	39294	5900
2010	57053	40473	16580
2011	73489	47247	26242
2012	71866	50376	21490
2013	65917	54852	11065
2014	62886	58580	4306

## الفصل الثاني: واقع التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

2015	37787	51501	-13714
------	-------	-------	--------

المصدر: من إعداد الطلبة انطلاقا من إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

الشكل رقم(02): يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة(1991-2015)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول

من خلال تحليلنا للجدول والشكل السابقين نلاحظ تذبذب في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1991-2015 وهذا التذبذب راجع للتغيرات الحاصلة للواردات والصادرات خلال هذه الفترة، ولقد سجل فائضا طوال الفترة المدروسة ماعدا سنة 1994 و1995 و2015 والتي سجل خلالها عجز قدره 1025- و521- و13714- مليون دولار على التوالي والسبب في ذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول والتي خفضت من حصيلة الصادرات وإلى تدابير تحرير التجارة الخارجية والتي رفعت من فاتورة الواردات، إلا أنه في السنتين التاليتين عاد الميزان التجاري إلى تحقيق رصيد موجب حيث حقق فائضا قيمته 4277 مليون دولار سنة 1996 وما قيمته 5202 مليون دولار لسنة 1997 وذلك نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول ويستمر هذا الفائض بالزيادة إلى غاية سنة 2008 حيث حقق رسيدا بقيمة 39819 مليون دولار أمريكي وهي أكبر قيمة مسجلة خلال الفترة محل الدراسة، وذلك لأن معدل نمو الصادرات كان أكبر من معدل نمو الواردات وهذا راجع إلى الأسعار القياسية التي عرفت أسعار البترول خلال تلك الفترة، وهذا الارتفاع لم يدم طويلا حيث عرف الميزان التجاري تراجعاً كبيراً قدر بـ 5900 مليون دولار وهي تعتبر انعكاساً حقيقية للميزان التجاري، وعاودا الارتفاع مرة

## الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

أخرى بتسجيل فائض بقيمة 16580 مليون دولار واستمر هذا الارتفاع لسنة 2011 وذلك بتحقيق رصيد 26242 مليون دولار، وهذا بالتزامن مع انتعاش حصيلة الصادرات، ثم نلاحظ في كل من سنتي 2014 و2015 انخفاضا محسوسا في رصيد الميزان التجاري حيث وصل سنة 2014 إلى 4306 مليون دولار ونفس الوضعية كذلك بالنسبة لسنة 2015 بقيمة 13714 - مليون دولار، وهذا راجع بالطبع إلى التغيرات الحاصلة في أسعار البترول.

### ثالثا: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2001-2015)

يتحدد سعر الصرف وفقا لقوى العرض والطلب في السوق في ظل الرقابة الصارمة على الصرف والتي تهدف إلى تقليص الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية من أجل تحقيق التوازن الخارجي وذلك من خلال التوازن بين الطلب على المنتجات الأجنبية والعرض المحلي الذي يتجلى في الصادرات من المحروقات. والجدول التالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2001-2015):

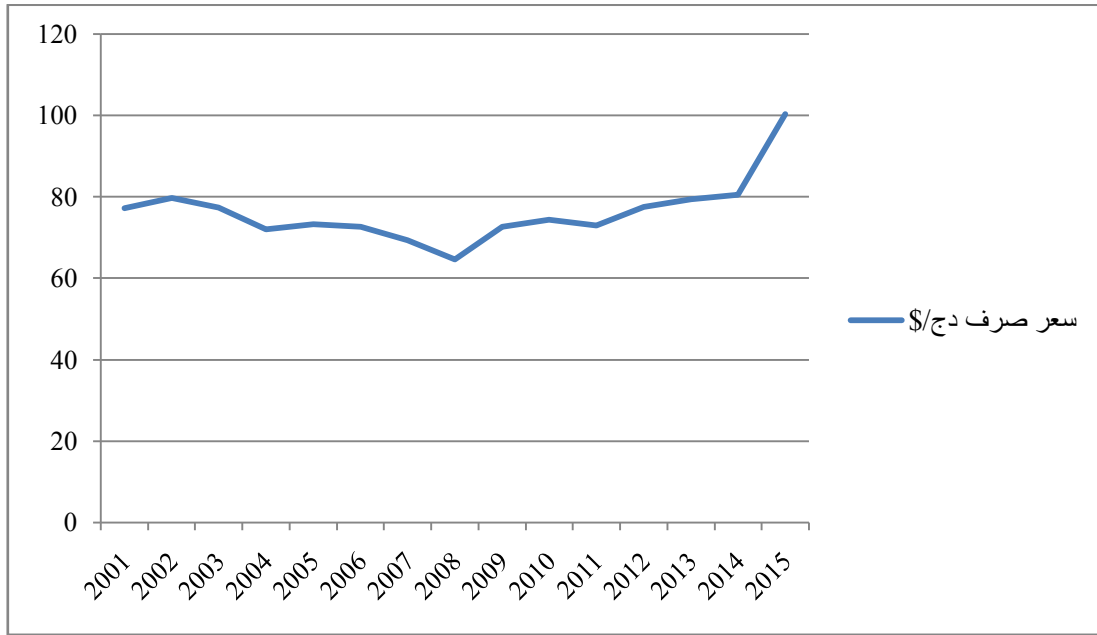
الجدول رقم (06-02): يوضح تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2001-2015)

السنوات	سعر صرف دج/\$	سعر صرف \$/دج
2001	77.22	0.012
2002	79.68	0.012
2003	77.39	0.012
2004	72.06	0.013
2005	73.28	0.013
2006	72.65	0.013
2007	69.29	0.014
2008	64.58	0.015
2009	72.65	0.013
2010	74.39	0.013
2011	72.94	0.013
2012	77.54	0.012
2013	79.37	0.012
2014	80.58	0.012
2015	100.45	0.009

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر

## الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

الشكل رقم(03): يوضح تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2001-2015)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول

يوضح الجدول والشكل أعلاه تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2001-2015) حيث نلاحظ أنه سجل استقرار نسبي خلال الفترة (2001-2007)، وهذا الاستقرار ناتج عن الفائض المسجل في الميزان التجاري الجزائري، كما سجلت 2008 ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصل إلى 64.58 دج مقابل 1 دولار وهذا راجع للأزمة المالية العالمية، وعرف الدينار انخفاضا من جديد خلال الفترة (2009-2015) حيث سجلت 100.45 دج مقابل 1 دولار سنة 2015، وهذا نظرا للعجز المسجل في الميزان التجاري.

رابعاً: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)

بدلت الجزائر مجهودات معتبرة من أجل تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في فترة ما بعد برنامج التعديل الهيكلي، حيث تم تحديد معايير معينة لتصنيف هذا النوع من المؤسسات، كما شجعت الجزائر الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات، الأمر الذي أدى إلى تزايد عددها بشكل معتبر، والجدول التالي يوضح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2015):

## الفصل الثاني: واقع التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

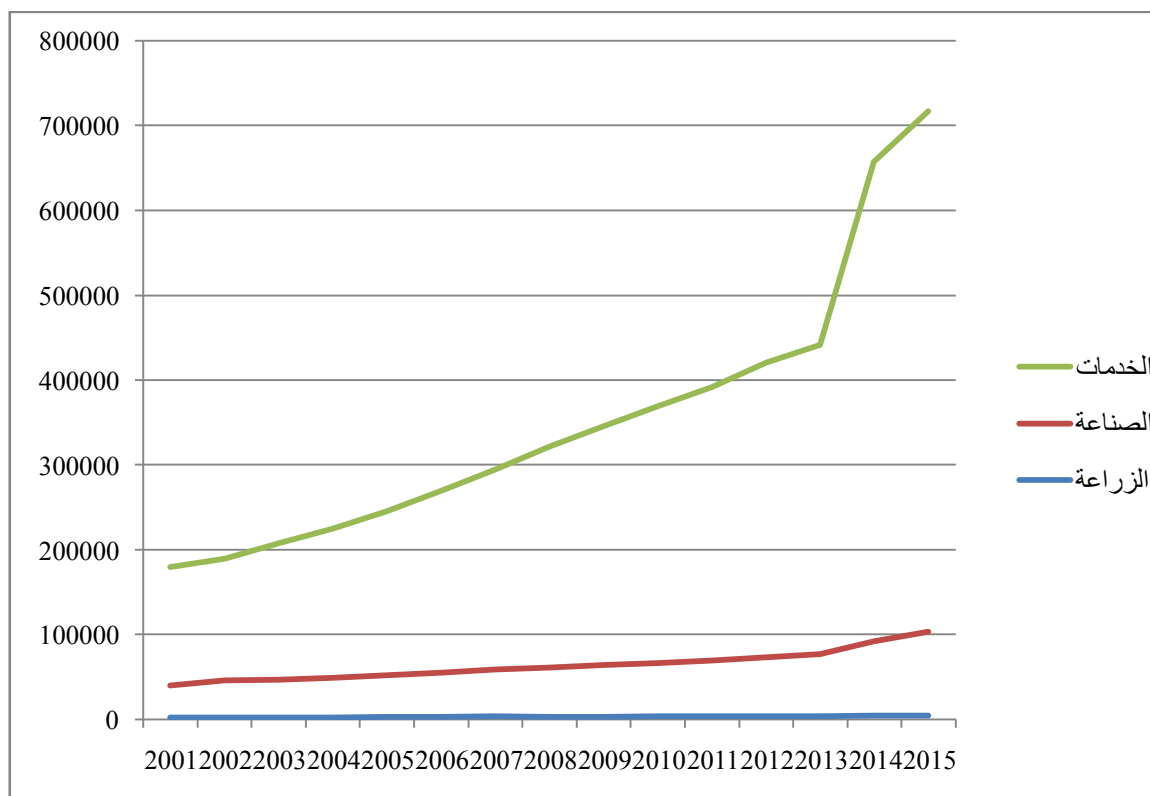
الجدول (02-07): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2001-2015)

الوحدة: مؤسسة

المجموع	الخدمات	الصناعة	الزراعة	السنوات القطاعات
179893	139468	38018	2407	2001
189552	143185	43922	2445	2002
207949	160796	44676	2477	2003
225449	175710	46991	2748	2004
245842	193360	49535	2947	2005
269806	214484	52136	3186	2006
293946	235401	55144	2401	2007
321387	259560	58228	3599	2008
345902	281682	60578	3642	2009
369319	302415	63098	3806	2010
391761	321909	65846	4006	2011
420117	346271	69569	4277	2012
441964	364449	73057	4458	2013
656949	564987	87224	4738	2014
716895	613340	98652	4903	2015

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم (04): يوضح تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2001-2015)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول

## الفصل الثاني: واقع التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات في تزايد مستمر من سنة 2001 إلى 2015 حيث يحتل قطاع الخدمات الصدارة من حيث تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أنشأت خلال سنة 2001 إلى قيمة 139468 مؤسسة ليصل خلال سنة 2015 إلى قيمة 613340 مؤسسة، يليه القطاع الصناعي الذي تطور هو الآخر سنة 2001 إلى 38018 مؤسسة ليصل في سنة 2015 إلى قيمة 98652 مؤسسة بينما يحتل القطاع الفلاحي المرتبة الأخيرة بالنسبة للقطاعات الأخيرة بقيمة 2407 مؤسسة سنة 2001 ليصل سنة 2015 إلى 4903 مؤسسة.

### المطلب الثاني: دراسة قياسية لدور سياسات التنوع الاقتصادي خارج المحروقات في إنعاش التجارة الخارجية.

في هذا المطلب سيتم إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال الدراسة التحليلية لسياسات التنوع خارج المحروقات على إنعاش التجارة الخارجية خلال الفترة (1991-2015).

#### أولاً: تعريف متغيرات النموذج

- 1 - **الصادرات:** هي عبارة عن إجمالي السلع والخدمات التي يقدرها الديوان الوطني للإحصاء الجزائري وهي تمثل إجمالي السلع والخدمات المباعة من داخل الوطن إلى خارجه على أساس الأسعار السائدة وقت التعامل وتشمل تكلفة نقلها إلى حدود ورسوم التصدير (بالنسبة للجزائر أكثر من 97% من صادراتها من النفط).
- 2 - **الميزان التجاري:** هو عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الجزائرية.
- 3 - **سعر الصرف:** حيث يتم استخدام سعر الصرف الاسمي لدينار الجزائري مقابل الدولار لقياس أثر تغيره على كل من الصادرات حيث يعرف على أنه سعر وحدة من العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية.
- 4 - **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها وحدة إنتاج سلع أو الخدمات الصناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل مؤسسات خاصة أو عامة.

الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

ثانيا: محاولة تقدير نموذج الدراسة

لقد كان الأسلوب المعتمد الأنسب لهذه الدراسة هو الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة ودراسة العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والميزان التجاري، وبين الصادرات خارج المحروقات وسعر الصرف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews09. نموذج دالة صافي الصادرات:

$$XN = C(1) + C(2)*M + C(3)*XO + C(4)*XI$$

XN: صافي الصادرات

M: الواردات

XO: صادرات المحروقات

XI: صادرات خارج المحروقات

وبعد التقدير استخلصنا النتائج التالية: من الجدول (02) الملحق (01)

$$XN = 91.53 - 0.98*M + 1.005*XO + 0.47*XI$$

من أجل التقييم الإحصائي عموما نرفض إحصائيا هذا النموذج لان جميع القيم أكبر من 0.05 أي نقبل  $H_0$  فرضية العدم وذلك حسب اختبار ستودنت نظرا لعدم معنوية جميع المتغيرات المستقلة (M, XO, XI) وكذلك معامل التحديد  $R^2 = 0.09$  ضعيف جدا وكذلك عدم معنوية إحصائية فيشر. أما من الناحية الاقتصادية ظهرت جميع المتغيرات موافقة للظاهرة الاقتصادية نظرا للإشارة السالبة الموجودة في النموذج، أي هناك علاقة عكسية بين صافي الصادرات والمتغيرات التابعة (M, XO, XI).

الفصل الثاني: واقع التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

\* بعد عملية تقدير النموذج تأتي مرحلة تقييم المعلمات المتحصل عليها إحصائياً

المقاييس الإحصائية	R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>	F	DW
النموذج	0.09	-0.02	0.77	2.01

اختبار فيشر F: الجدول (03) الملحق (01)

بالعودة إلى جدول فيشر F عند درجتي الحرية (n-k) و (k-1) ومستوى معنوية  $\alpha=5\%$  نجد  $F_{tab}=3.07$ ، ولدينا فيشر المحسوبة  $F_C=0.77$ .

أي أن:  $F_C < F_{tab}$  ومنه نقبل فرضية العدم  $H_0$  ونرفض الفرضية البديلة  $H_1$ .

اختبار ستودنت T: الجدول (03) الملحق (01)

نلاحظ من خلال قيم ستودنت أن القيم المحسوبة

$$T_{C4}=-1.16, T_{C3}=-0.67, T_{C2}=1.20, T_{C1}=2.64$$

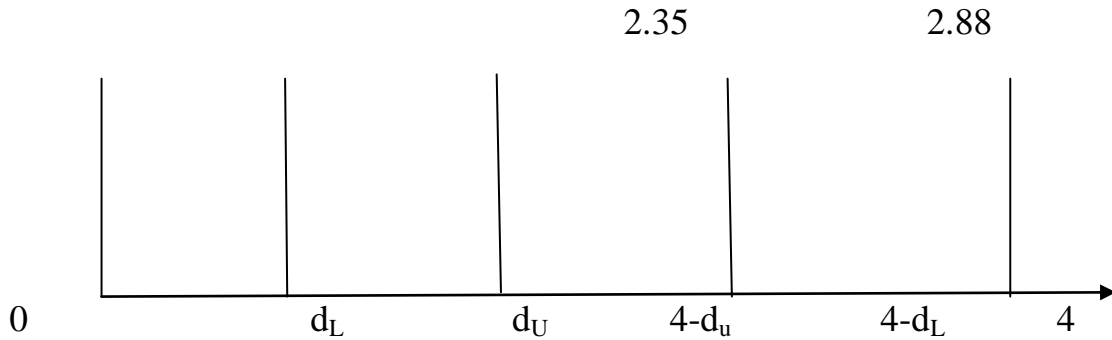
و القيم المجدولة

$$T_{tab4}=1.31, T_{tab3}=0.68, T_{tab2}=1.31, T_{tab1}=2.7$$

بما أن  $T_C < T_{tab}$  وذلك عند مستوى معنوية 5%، أي أن كل المعامل غير مقبولة إحصائياً.

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (DW): الجدول (03) الملحق (01)

إذا كانت  $n=25$  و  $k=3$  عند مستوى معنوية 5%، فإن  $d_L=1.12$  و  $d_U=1.65$  بعد حساب DW نقارنها مع القيمتين المجدولتين  $d_L$  التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي و  $d_U$  التي تمثل الحد الأقصى، وذلك حسب عدد المشاهدات  $n$  وعدد المتغيرات المستقلة  $k$  في النموذج عند مستوى معنوية 5%، حيث تنحصر قيمة DW بين (0-4)، وهذا ما يوضحه المخطط التالي:



بعد مقارنة قيمة DW مع القيمة الجدولية وجدنا أنها أكبر من  $d_U$  وأصغر من  $4-d_U$  وهذا يدل على عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء.

## الفصل الثاني: واقع التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يظهر من خلال الجدول (04) الملحق (01) أن بواقي التقدير تتوزع توزيعا طبيعيا باعتبار أن إحصائية jarque-bera= 1.08 عند مستوى معنوية 0.05 كما أن نسبة الاحتمال الحرج التي تساوي 0.57 أكبر من نسبة المعنوية 0.05 أي نقبل فرضية العدم  $H_0$  وهذا يفسر أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

تقدير نموذج دالة الصادرات خارج قطاع المحروقات

$$XI = C(1) + C(2)*RE + C(3)*IND + C(4)*AGRO + C(5)*SER$$

RE: سعر الصرف

IND: عدد المؤسسات الصناعية

AGRO: عدد المؤسسات الزراعية

SER: عدد المؤسسات الخدمائية

وبعد التقدير استخلصنا النتائج التالية: الجدول (02) الملحق (02)

$$XI = 3737.45 + 200998.07*RE + 0.01*IND + 0.32*AGRO + 0.001*SER$$

أول ما نلاحظ من النموذج هو معنوية المعلمة متغيرة (سعر الصرف) كذلك الحد الثابت عند مستوى معنوية 5%، كما أن معامل التحديد مرتفع  $R^2=0.85$  مما يعني أن 85% من التغيرات في معدل سعر الصرف يفسر قطاع خارج المحروقات والباقي 15% تفسره عوامل أخرى مجهولة، وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات.

أما ما نلاحظه من خلال النموذج بالنسبة للمتغيرات IND, AGRO, SER هو عدم معنوية هذه المعلمات كذلك الحد الثابت ليس عند مستوى معنوية 5% وذلك حسب اختبار ستودنت كما أن معامل التحديد قوي  $R^2=0.85$  وبالتالي هذه المتغيرات لا تؤثر.

الفصل الثاني: واقع التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

\* بعد عملية تقدير النموذج تأتي مرحلة تقييم المعلمات المتحصل عليها إحصائياً:

المقاييس الإحصائية	$R^2$	$\bar{R}^2$	F	DW
النموذج	0.09	-0.26	0.25	2.70

اختبار فيشر  $F$ :

بالعودة إلى جدول (05) الملحق (02) عند درجتي الحرية  $(n-k)$  و  $(k-1)$  ومستوى معنوية  $\alpha=5\%$  نجد  $F_{tab}=3.58$ ، ولدينا فيشر المحسوبة  $F_c=0.25$ .

أي أن:  $F_c < F_{tab}$  ومنه نقبل فرضية العدم  $H_0$  ونرفض الفرضية البديلة  $H_1$ .

اختبار ستودنت  $T$ :

نلاحظ من خلال الجدول (05) الملحق (02) قيم ستودنت المحسوبة:

$$T_{C5} = -0.62, T_{C4} = 0.54, T_{C3} = 0.34, T_{C2} = 0.02, T_{C1} = -0.23$$

وقيم ستودنت الجدولة:

$$T_{tab5} = 0.69, T_{tab4} = 0.69, T_{tab3} = 0.39, T_{tab2} = 0.12, T_{tab1} = 0.25$$

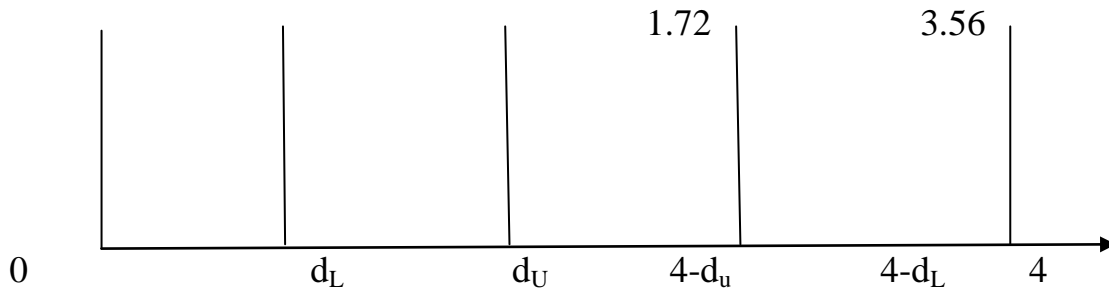
نجد أن القيم المحسوبة اقل من القيم الجدولة وذلك عند مستوى معنوية  $5\%$ ، أي أن كل المعامل غير مقبولة إحصائياً.

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (DW): من الجدول (05) الملحق (02)

إذا كانت  $n=15$  و  $k=4$  عند مستوى معنوية  $5\%$  فإن  $d_L=0.44$  و  $d_U=2.28$  بعد حساب  $DW=2.70$

نقارنها مع القيمتين الجدولتين  $d_L$  التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي و  $d_U$  التي تمثل الحد الأقصى، وذلك حسب عدد المشاهدات وعدد المتغيرات المستقلة  $k$  في النموذج عند مستوى معنوية  $5\%$ ، حيث تنحصر

قيمة DW بين (4-0) وهذا ما يوضحه المخطط التالي:



## الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

بعد مقارنة قيمة DW مع القيمة الجدولية وجدنا أنها وقعت بين  $(4-d_U)$  و  $(4-d_L)$  وبهذا لا يمكن رفض او قبول الفرضية.

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يظهر لنا من خلال الجدول (03) الملحق (02) أن بواقي التقدير تتوزع توزيعا طبيعيا باعتبار أن إحصائية  $jarque-bera=1.80$  عند مستوى معنوية 0.05، كما أن نسبة الاحتمال الحرج الذي يساوي 0.40 أكبر تماما من نسبة المعنوية 0.05 أي نقبل الفرضية  $H_0$  وهذا ما يوحي إلى أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

مناقشة نتائج الدراسة:

إن أهم نتائج الدراسة عند مستوى معنوية 5% كما يوضحها الجدول رقم (03) من الملحق (01) تتلخص في وجود علاقة عكسية بين صافي الصادرات ورصيد الميزان التجاري، حيث نجد أن اغلب النتائج الواردة هي أكبر 0.05 وهذا يعني قبول فرضية العدم  $H_0$  ورفض فرضية القبول  $H_1$  في كل العلاقات بين متغيرات الدراسة، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات حيث أن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (تخفيض قيمة العملة المحلية) تؤدي إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات، أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى المتمثلة في تعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط فهي تساهم بنسبة ضئيلة جدا في الصادرات خارج المحروقات.

وعلى العموم وخلاصة لكل النتائج أعلاه فان الدراسة تؤكد وجود علاقة ضعيفة بين الصادرات خارج المحروقات و رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ولعل السبب الرئيسي يرجع إلى هيكل الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات والذي يعيق تطور القطاعات الأخرى.

## الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)

### خلاصة الفصل

لقد قامت السلطات الوطنية باتخاذ عدة إجراءات في سبيل ترقية وتنويع الصادرات الجزائرية غير نفطية بغية تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستدامة، ومن جملة هذه الإجراءات تخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة الخارجية بالإضافة إلى المزايا الضريبية والجمركية التي عرفتها الجزائر وكذا إنشاء جملة من المؤسسات المتعلقة بالتصدير والمتخصصة في العديد من المجالات، كما بدلت الدولة مجهودات معتبرة في سبيل تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها وذلك بغية مساهمتها في تنمية الصادرات غير النفطية.

ومن خلال دراستنا لوضعية الصادرات الجزائرية خلال الفترة محل الدراسة توصلنا إلى إن الصادرات غير النفطية مازالت تمثل نسبة ضئيلة جدا حيث لم تتجاوز نسبة 03% من إجمالي الصادرات، أما من الناحية الإحصائية ومعنوية النموذج فقد استخلصنا أنه:

- توجد علاقة عكسية بين صافي الصادرات والصادرات المحروقات و الصادرات خارج المحروقات والواردات.
- توجد علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات.
- يساهم عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ضئيلة جدا في الصادرات خارج المحروقات الجزائرية.

خاتمة

إن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز أهمية الدور الذي تلعبه سياسات التنويع الاقتصادي خارج المحروقات على إنعاش التجارة الخارجية، وللإحاطة بالموضوع قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين نظري وفصل تطبيقي، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الأسس النظرية حول التنويع الاقتصادي والتجارة الخارجية ثم سلطنا الضوء على أهم مظاهر التنويع الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر، أما في الفصل الثاني فقد خصص إلى الدراسة التطبيقية حيث قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وهذا بتقديم جميع الإحصائيات الدالة على مدى تطور الصادرات والصادرات خارج المحروقات والميزان التجاري بالإضافة إلى إحصائيات الخاصة بسياسات التنويع الاقتصادي خارج المحروقات مثل سعر الصرف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المدروسة وقمنا بدراسة أثر الميزان التجاري على إجمالي الصادرات وكذلك مدى مساهمة سعر الصرف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات وهذا بواسطة نموذج الانحدار الذي يعمل على تحديد العلاقة بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

### ❖ اختبار الفرضيات:

وتبعاً لما تم ذكره فإن اختبار الفرضيات هو على النحو التالي:

**الفرضية الأولى:** التنويع بشكل عام هو تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

**الفرضية الثانية:** سياسة تحرير التجارة الخارجية تقوم بتنشيط القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد والذي يؤدي إلى تحفيز الحركة التجارية المحلية وخلق خدمات جديدة وتطوير الصناعات الوطنية القادرة على التصدير، حيث يمثل القطاع الوحيد الذي يستطيع الدخول إلى الأسواق الأجنبية والتعامل مع متغيراته، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

**الفرضية الثالثة:** إن هدف تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات يعتمد على مجموعة من الآليات والتي تتمثل في تخفيض قيمة العملة بحيث يعتمد نجاحها على مجموعة من الشروط والتي تتمثل في وجود مرونة في الطلب الخارجي، ومرونة في الهيكل الإنتاجي، واستقرار في مستوى الأسعار المحلية، إما الآلية الثانية فتتمثل في توفير التمويل اللازم للمشاريع والنشاطات التصديرية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

**الفرضية الرابعة:** نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونتائجها المحققة في تنمية اقتصاد الدول المتقدمة، أصبح من الضروري على الجزائر كدولة نامية تسعى لتنمية اقتصادها بالاعتماد على هذه المؤسسات في تنوع اقتصادها واستغلال ثرواتها في مختلف القطاعات للتخلص من الأحادية في التصدير وتنميته والخروج من سيطرة قطاع المحروقات، وذلك من خلال توفير بيئة مناسبة لهذه المؤسسات ودعمها من خلال إنشاء هيئات خاصة بتأهيلها وتمويلها، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

### ❖ النتائج:

وبعد دراستنا لكل هذه النقاط توصلنا إلى النتائج التالية:

- التنوع الاقتصادي يعتبر الحل الأمثل للتقليل من مخاطر تقلبات أسعار النفط العالمية، وهذا بعدم الاعتماد على قطاع المحروقات في إنعاش التجارة الخارجية.
- السياسة التجارية تنقسم إلى اتجاهين الأول يقوم على أساس تحرير التجارة والاتجاه الثاني يتمثل في السياسة الحماية للتجارة الخارجية، في حين نجد أن التطبيق العملي للتبادل التجاري يجمع بين سياسة الحماية وسياسة التحرير في آن واحد، وأن المصلحة الاقتصادية للدولة هي التي تحدد الاتجاه المناسب.
- رغم الإجراءات التي حاولت الجزائر اتخاذها للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات إلا أنها باءت بالفشل لتعقدها وبطئها وغياب إستراتيجية واضحة ومتكاملة لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- تنامي مستمر للصادرات خارج المحروقات من حيث القيمة ومازالت الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة 3% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة.
- شهد الميزان التجاري فائض سببه تحسن أسعار البترول ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار البترول.
- شهد سعر الصرف الدينار الجزائري استقرار خلال فترة الدراسة باستثناء بعض الفترات التي شهدت أحداث هامة في الجزائر كانهخفاض أسعار البترول والتي تميزت بانحرافات معتبرة في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري عن وضعه التوازني.
- عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايد مستمر خلال الفترة المدروسة، حيث كان قطاع الخدمات هو الرائد في هذه الزيادة.

- يساهم سعر الصرف كأداة لتحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق جعل المنتجات المحلية أقل سعر وأكثر تنافسية في الأسواق الأجنبية.
- يؤثر الميزان التجاري في صافي الصادرات بشقيه الصادرات والواردات.

### ❖ التوصيات:

- بعد استعراض مختلف الأفكار النظرية، والدراسة التطبيقية وبعد استخلاص نتائج البحث في ظل إشكالية وفرضيات البحث، يمكننا اقتراح جملة من التوصيات نعتقد انه بتحسينها ستعود بالنفع على كل من الاقتصاد الجزائري والتجارة الخارجية الجزائرية ويمكن إن نوردتها كما يلي:
- على الجزائر بناء اقتصاد قائم على تنويع النشاطات في مختلف المجالات للحد من التبعية للنفط.
- ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف في الدولة للاستفادة منه في دعم تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الأجنبية وبالتالي تنشيط العمل التصديري.
- إعطاء عناية أكثر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة لزيادة عملها وخلق نتائج تكون ذات مردود على التجارة الخارجية.
- تنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات لتفعيل عملية إنعاش التجارة الخارجية بشكل أكبر.
- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديري وتوفير الدعم الضروري لها، لما تلعبه هذه المشروعات من دور في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- الاهتمام بقطاع الخدمات مثل القطاع السياحي ليساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الموارد التي يمكن الحصول عليها.

### ❖ أفاق الدراسة: نرجو أن يفتح موضوعنا في هذا المجال دراسة المواضيع التالية:

- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- دور استراتيجيات التنويع الاقتصادي في تنمية التجارة الخارجية.

## قائمة المصادر والمراجع

I. الكتب:

- 1 - السريتي محمد احمد، اقتصاديات في التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.
- 2 - السيد محمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، مصر، 2009.
- 3 - خليل سامي، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، الطبعة الاولى، القاهرة، 2001.
- 4 - دياب محمد، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهج اللبناني للدراسات والتوثيق، الطبعة الاولى، بيروت، 2010.
- 5 - رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، الأردن، 2000.
- 6 - شهاب مجدي محمود، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، لبنان، 1996.
- 7 - عادل احمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000.
- 8 - محمود يونس، أساسيات التجارة الخارجية، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الاولى، مصر، 1986.
- 9 - محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية الجديدة، بدون طبعة، بيروت، 1987.
- 10 - مطر موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفا للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، 2001.
- 11 - منصور علي حافظ، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة النهضة الشرق، القاهرة، 1990.
- 12 - نوري محمد عبيد كصب الجهوري، تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي- في ظل وفرة الشروة النفطية-، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2015.
- 13 - وفا عبد الباسط، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

II. الرسائل والأطروحات الجامعية

- 14 - أتشي شعيب، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 15 - بلقلة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2008-2009.
- 16 - بن هارون عبد الرزاق، إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي -حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013.
- 17 - ثامر دليلة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر 2003-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.
- 18 - جميع نبيلة، إستراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2007.
- 19 - حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
- 20 - زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر- (2005-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.
- 21 - شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بالقائد تلمسان، 2011-2012.
- 22 - عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013.

## قائمة المصادر والمراجع

- 23 - قطاف لويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر(2000-2013)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2013-2014.
- 24 - ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007.
- 25 - وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

### .III المجالات:

- 26 - موسى باهي، كمال رواينية، التنوع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، العدد05، ديسمبر 2016.
- 27 - ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنوع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، العدد05، 2008.

### .IV المؤتمرات والملتقيات:

- 28 - بالحارث لينده، الإجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، ملتقى وطني يومي: 11 و12 مارس 2014
- 29 - عمار زهير، القطاع الفلاحي في الجزائر الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي... أين الخلل؟ دراسة قياسية منذ 1980، ملتقى دولي التاسع حول الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التحيات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014.
- 30 - ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعةات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، 2014.

### .VI مصادر أخرى:

- 31 - بيانات المعهد الوطني للإحصاء.
- 32 - وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

## قائمة المصادر والمراجع

---

33 - المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS).

34 - منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

35 - موقع بنك الجزائر

### VII . المواقع الإلكترونية:

36 - مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، [www.fcdrs.com](http://www.fcdrs.com).

37 - <http://2015.omandail.com/?p=233153-2016-4-22-16>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

37-Bernard Guillichom, Annie kwaeck, **Economie intrnational commerce et Macroéconomie Dunda**, 5éditio ,2006.

38- USNT, **MANUEL STATISTIQUES DE LA CNUCED**, 8eme,2005 ,partie.

الملاحق

## الملحق 01

الجدول 01: نتائج تقدير النموذج الأول صافي الصادرات XN

Dependent Variable: XN				
Method: Least Squares				
Date: 05/12/17 Time: 19:20				
Sample: 1991 2015				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	91.53650	55.80434	1.640311	0.1158
M	-0.986451	0.006520	-151.2855	0.0000
XO	1.005058	0.002583	389.1061	0.0000
XI	0.471951	0.152399	3.096822	0.0055
R-squared	0.999872	Mean dependent var	11127.48	
Adjusted R-squared	0.999853	S.D. dependent var	12590.08	
S.E. of regression	152.4332	Akaike info criterion	13.03698	
Sum squared resid	487953.6	Schwarz criterion	13.23200	
Log likelihood	-158.9622	Hannan-Quinn criter.	13.09107	
F-statistic	54567.24	Durbin-Watson stat	1.901782	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الجدول 02: نموذج دالة صافي الصادرات XN

Estimation Command:

```
=====
LS XN C M XO XI
```

Estimation Equation:

```
=====
XN = C(1) + C(2)*M + C(3)*XO + C(4)*XI
```

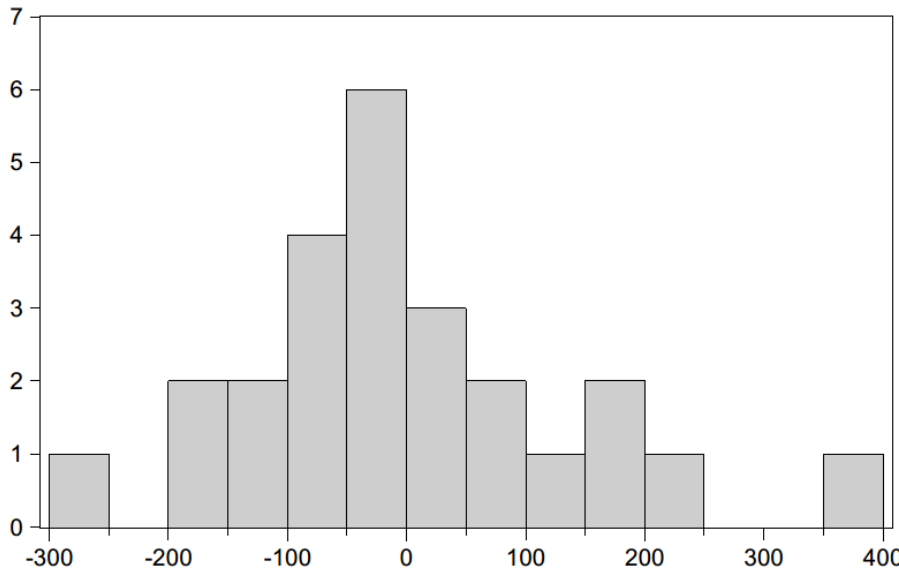
Substituted Coefficients:

```
=====
XN = 91.536502813 - 0.986450984098*M + 1.00505789845*XO + 0.471951465145*XI
```

الجدول 03: نتائج تقدير النموذج المصحح صافي الصادرات XN

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.770963	Prob. F(3,21)	0.5232	
Obs*R-squared	2.480269	Prob. Chi-Square(3)	0.4789	
Scaled explained SS	2.092557	Prob. Chi-Square(3)	0.5534	
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 05/13/17 Time: 14:18 Sample: 1991 2015 Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	30233.34	11442.58	2.642179	0.0152
M	1.608824	1.337008	1.203301	0.2423
XO	-0.356211	0.529638	-0.672556	0.5086
XI	-36.29016	31.24906	-1.161320	0.2585
R-squared	0.099211	Mean dependent var	19518.15	
Adjusted R-squared	-0.029473	S.D. dependent var	30805.47	
S.E. of regression	31256.15	Akaike info criterion	23.68347	
Sum squared resid	2.05E+10	Schwarz criterion	23.87849	
Log likelihood	-292.0433	Hannan-Quinn criter.	23.73756	
F-statistic	0.770963	Durbin-Watson stat	2.011234	
Prob(F-statistic)	0.523151			

الجدول 04: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي XN



Series: Residuals	
Sample 1991 2015	
Observations 25	
Mean	3.68e-12
Median	-13.95319
Maximum	362.7779
Minimum	-284.2267
Std. Dev.	142.5882
Skewness	0.472477
Kurtosis	3.391387
Jarque-Bera	1.089712
Probability	0.579925

الملحق 02

الجدول 01: نتائج تقدير النموذج الثاني الصادرات خارج قطاع المحروقات XI

Dependent Variable: XI				
Method: Least Squares				
Date: 05/12/17 Time: 19:25				
Sample: 2001 2015				
Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3737.454	1512.914	-2.470367	0.0331
RE	200998.1	89889.43	2.236059	0.0493
IND	0.014859	0.040743	0.364689	0.7229
AGRO	0.326371	0.276554	1.180132	0.2653
SER	0.001547	0.004258	0.363302	0.7239
R-squared	0.855318	Mean dependent var		1396.800
Adjusted R-squared	0.797445	S.D. dependent var		693.7400
S.E. of regression	312.2257	Akaike info criterion		14.58653
Sum squared resid	974848.7	Schwarz criterion		14.82255
Log likelihood	-104.3990	Hannan-Quinn criter.		14.58402
F-statistic	14.77923	Durbin-Watson stat		1.493558
Prob(F-statistic)	0.000335			

الجدول 02: نموذج دالة الصادرات خارج المحروقات XI

Estimation Command:

=====  
LS XI C RE IND AGRO SER

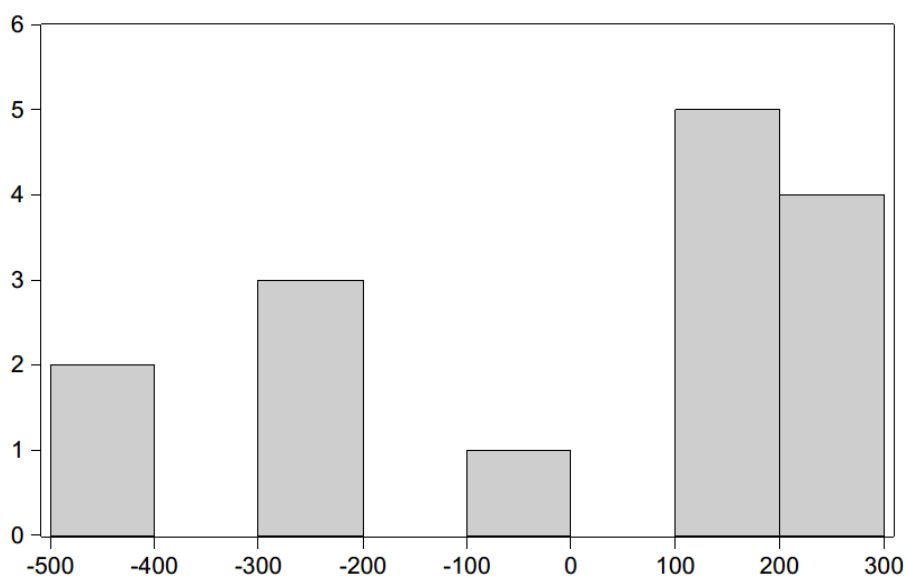
Estimation Equation:

=====  
XI = C(1) + C(2)\*RE + C(3)\*IND + C(4)\*AGRO + C(5)\*SER

Substituted Coefficients:

=====  
XI = -3737.4542975 + 200998.077759\*RE + 0.0148586299645\*IND + 0.326370548443\*AGRO + 0.00154702554614\*SER

### الجدول 03: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي XI



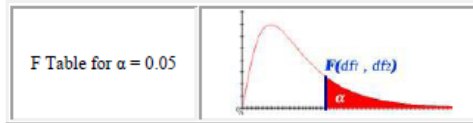
Series: Residuals	
Sample 2001 2015	
Observations 15	
Mean	6.44e-14
Median	120.7235
Maximum	265.7368
Minimum	-487.7257
Std. Dev.	263.8789
Skewness	-0.707163
Kurtosis	2.053852
Jarque-Bera	1.809696
Probability	0.404603

الجدول 04: نتائج تقدير النموذج المصحح الصادرات خارج المحروقات XI

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.257141	Prob. F(4,10)	0.8987	
Obs*R-squared	1.398956	Prob. Chi-Square(4)	0.8444	
Scaled explained SS	0.327621	Prob. Chi-Square(4)	0.9880	
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 05/13/17 Time: 14:20 Sample: 2001 2015 Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-90190.68	377022.9	-0.239218	0.8158
RE	470679.6	22400718	0.021012	0.9836
IND	3.485521	10.15335	0.343288	0.7385
AGRO	37.35943	68.91817	0.542084	0.5996
SER	-0.664832	1.061165	-0.626512	0.5450
R-squared	0.093264	Mean dependent var	64989.91	
Adjusted R-squared	-0.269431	S.D. dependent var	69058.55	
S.E. of regression	77807.59	Akaike info criterion	25.62307	
Sum squared resid	6.05E+10	Schwarz criterion	25.85908	
Log likelihood	-187.1730	Hannan-Quinn criter.	25.62055	
F-statistic	0.257141	Durbin-Watson stat	2.705396	
Prob(F-statistic)	0.898738			

### الملحق 03

### جدول توزيع فيشر F:



/	df=1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	12	15	20	24	30	40	60	120	=
df=1	161.4476	199.5000	215.7073	224.5832	230.1619	233.9860	236.7684	238.8827	240.5433	241.8817	243.9060	245.9499	248.0131	249.0518	250.0951	251.1432	252.1957	253.2529	254.3144
2	18.5128	19.0000	19.1643	19.2468	19.2964	19.3295	19.3532	19.3710	19.3848	19.3959	19.4125	19.4291	19.4458	19.4541	19.4624	19.4707	19.4791	19.4874	19.4957
3	10.1280	9.5521	9.2766	9.1172	9.0135	8.9406	8.8867	8.8452	8.8123	8.7855	8.7446	8.7029	8.6602	8.6385	8.6166	8.5944	8.5720	8.5494	8.5264
4	7.7086	6.9443	6.5914	6.3882	6.2561	6.1631	6.0942	6.0410	5.9988	5.9644	5.9117	5.8578	5.8025	5.7444	5.7459	5.7170	5.6877	5.6581	5.6281
5	6.6079	5.7861	5.4095	5.1922	5.0503	4.9503	4.8759	4.8183	4.7725	4.7351	4.6777	4.6188	4.5581	4.5272	4.4957	4.4638	4.4314	4.3985	4.3650
6	5.9874	5.1433	4.7571	4.5337	4.3874	4.2839	4.2067	4.1468	4.0990	4.0600	3.9999	3.9381	3.8742	3.8415	3.8082	3.7743	3.7398	3.7047	3.6689
7	5.5914	4.7374	4.3468	4.1203	3.9715	3.8660	3.7870	3.7257	3.6767	3.6365	3.5747	3.5107	3.4445	3.4105	3.3758	3.3404	3.3043	3.2674	3.2298
8	5.3177	4.4590	4.0662	3.8379	3.6875	3.5806	3.5005	3.4381	3.3881	3.3472	3.2839	3.2184	3.1503	3.1152	3.0794	3.0428	3.0053	2.9669	2.9276
9	5.1174	4.2565	3.8625	3.6331	3.4817	3.3738	3.2927	3.2296	3.1789	3.1373	3.0729	3.0061	2.9365	2.9005	2.8637	2.8259	2.7872	2.7475	2.7067
10	4.9646	4.1028	3.7083	3.4780	3.3258	3.2172	3.1355	3.0717	3.0204	2.9782	2.9130	2.8450	2.7740	2.7372	2.6996	2.6609	2.6211	2.5801	2.5379
11	4.8443	3.9823	3.5874	3.3567	3.2039	3.0946	3.0123	2.9480	2.8962	2.8536	2.7876	2.7186	2.6464	2.6090	2.5705	2.5309	2.4901	2.4480	2.4045
12	4.7472	3.8853	3.4903	3.2592	3.1059	2.9961	2.9134	2.8486	2.7964	2.7534	2.6866	2.6169	2.5436	2.5055	2.4663	2.4259	2.3842	2.3410	2.2962
13	4.6672	3.8056	3.4105	3.1791	3.0254	2.9153	2.8321	2.7669	2.7144	2.6710	2.6037	2.5331	2.4589	2.4202	2.3803	2.3392	2.2966	2.2524	2.2064
14	4.6001	3.7389	3.3439	3.1122	2.9582	2.8477	2.7642	2.6987	2.6458	2.6022	2.5342	2.4630	2.3879	2.3487	2.3082	2.2664	2.2229	2.1778	2.1307
15	4.5431	3.6823	3.2874	3.0556	2.9013	2.7905	2.7066	2.6408	2.5876	2.5437	2.4753	2.4034	2.3275	2.2878	2.2468	2.2043	2.1601	2.1141	2.0658
16	4.4940	3.6337	3.2389	3.0069	2.8524	2.7413	2.6572	2.5911	2.5377	2.4935	2.4247	2.3522	2.2756	2.2354	2.1938	2.1507	2.1058	2.0589	2.0096
17	4.4513	3.5915	3.1968	2.9647	2.8100	2.6987	2.6143	2.5480	2.4943	2.4499	2.3807	2.3077	2.2304	2.1898	2.1477	2.1040	2.0584	2.0107	1.9604
18	4.4139	3.5546	3.1599	2.9277	2.7729	2.6613	2.5767	2.5102	2.4563	2.4117	2.3421	2.2686	2.1906	2.1497	2.1071	2.0629	2.0166	1.9681	1.9168
19	4.3807	3.5219	3.1274	2.8951	2.7401	2.6283	2.5435	2.4768	2.4227	2.3779	2.3080	2.2341	2.1555	2.1141	2.0712	2.0264	1.9795	1.9302	1.8780
20	4.3512	3.4928	3.0984	2.8661	2.7109	2.5990	2.5140	2.4471	2.3928	2.3479	2.2776	2.2033	2.1242	2.0825	2.0391	1.9938	1.9464	1.8963	1.8432
21	4.3248	3.4665	3.0721	2.8401	2.6848	2.5727	2.4876	2.4205	2.3660	2.3210	2.2504	2.1757	2.0960	2.0540	2.0102	1.9645	1.9165	1.8657	1.8117
22	4.3009	3.4434	3.0491	2.8167	2.6613	2.5491	2.4638	2.3965	2.3419	2.2967	2.2258	2.1508	2.0707	2.0283	1.9842	1.9380	1.8894	1.8380	1.7831
23	4.2793	3.4221	3.0280	2.7955	2.6400	2.5277	2.4422	2.3748	2.3201	2.2747	2.2036	2.1282	2.0476	2.0050	1.9605	1.9139	1.8648	1.8128	1.7570
24	4.2597	3.4028	3.0088	2.7763	2.6207	2.5082	2.4226	2.3551	2.3002	2.2547	2.1834	2.1077	2.0267	1.9838	1.9390	1.8920	1.8424	1.7896	1.7330
25	4.2417	3.3852	2.9912	2.7587	2.6030	2.4904	2.4047	2.3371	2.2821	2.2365	2.1649	2.0889	2.0075	1.9643	1.9192	1.8718	1.8217	1.7684	1.7110
26	4.2252	3.3690	2.9752	2.7426	2.5868	2.4741	2.3883	2.3205	2.2655	2.2197	2.1479	2.0716	1.9898	1.9464	1.9010	1.8533	1.8027	1.7488	1.6906
27	4.2100	3.3541	2.9604	2.7278	2.5719	2.4591	2.3732	2.3053	2.2501	2.2043	2.1323	2.0558	1.9736	1.9299	1.8842	1.8361	1.7851	1.7306	1.6717
28	4.1960	3.3404	2.9467	2.7141	2.5581	2.4453	2.3593	2.2913	2.2360	2.1900	2.1179	2.0411	1.9586	1.9147	1.8687	1.8203	1.7689	1.7138	1.6541
29	4.1830	3.3277	2.9340	2.7014	2.5454	2.4324	2.3463	2.2783	2.2229	2.1768	2.1045	2.0275	1.9446	1.9005	1.8543	1.8055	1.7537	1.6981	1.6376
30	4.1709	3.3158	2.9223	2.6896	2.5336	2.4205	2.3343	2.2662	2.2107	2.1646	2.0921	2.0148	1.9317	1.8874	1.8409	1.7918	1.7396	1.6835	1.6223
40	4.0847	3.2317	2.8387	2.6060	2.4495	2.3359	2.2490	2.1802	2.1240	2.0772	2.0035	1.9245	1.8389	1.7929	1.7444	1.6928	1.6373	1.5766	1.5089
60	4.0012	3.1504	2.7581	2.5252	2.3683	2.2541	2.1665	2.0970	2.0401	1.9926	1.9174	1.8364	1.7480	1.7001	1.6491	1.5943	1.5343	1.4673	1.3893
120	3.9201	3.0718	2.6802	2.4472	2.2899	2.1750	2.0868	2.0164	1.9588	1.9105	1.8337	1.7505	1.6587	1.6084	1.5543	1.4952	1.4290	1.3519	1.2539
=	3.8415	2.9957	2.6049	2.3719	2.2141	2.0986	2.0096	1.9384	1.8799	1.8307	1.7522	1.6664	1.5705	1.5173	1.4591	1.3940	1.3180	1.2214	1.0000

## الملحق 04

جدول توزيع ستودنت T :

Table de la Loi de Student – Test t

DDL	Seuil de risque $\alpha$ (bilatéral)													
	0,9	0,8	0,7	0,6	0,5	0,4	0,3	0,2	0,1	0,05	0,02	0,01	0,005	0,001
1	0,1584	0,3249	0,5095	0,7265	1	1,3764	1,9625	3,0777	6,3137	12,706	31,821	63,656	127,32	636,58
2	0,1421	0,2887	0,4447	0,6172	0,8165	1,0607	1,3862	1,8856	2,92	4,3027	6,9645	9,925	14,089	31,6
3	0,1366	0,2767	0,4242	0,5844	0,7649	0,9785	1,2498	1,6377	2,3534	3,1824	4,5407	5,8408	7,4532	12,924
4	0,1338	0,2707	0,4142	0,5686	0,7407	0,941	1,1896	1,5332	2,1318	2,7765	3,7469	4,6041	5,5975	8,6101
5	0,1322	0,2672	0,4082	0,5694	0,7267	0,9195	1,1558	1,4789	2,015	2,5705	3,3649	4,0321	4,7733	6,8685
6	0,1311	0,2648	0,4043	0,5634	0,7176	0,9057	1,1342	1,4395	1,9432	2,4469	3,1427	3,7074	4,3168	5,9587
7	0,1303	0,2632	0,4015	0,5491	0,7111	0,896	1,1192	1,4149	1,8945	2,3645	2,9979	3,4995	4,0294	5,4081
8	0,1297	0,2619	0,3995	0,5459	0,7064	0,8889	1,1081	1,3968	1,8595	2,305	2,8965	3,3554	3,8325	5,0414
9	0,1293	0,261	0,3979	0,5435	0,7027	0,8834	1,0997	1,383	1,8331	2,2622	2,8214	3,2498	3,6896	4,7809
10	0,1289	0,2602	0,3966	0,5415	0,6995	0,8791	1,0931	1,3722	1,8125	2,2281	2,7638	3,1693	3,5814	4,5868
11	0,1286	0,2596	0,3956	0,5399	0,6974	0,8755	1,0877	1,3634	1,7959	2,201	2,7181	3,1058	3,4966	4,4369
12	0,1283	0,259	0,3947	0,5386	0,6955	0,8725	1,0832	1,3562	1,7823	2,1788	2,681	3,0545	3,4284	4,3178
13	0,1281	0,2586	0,394	0,5375	0,6938	0,8702	1,0795	1,3502	1,7709	2,1604	2,6503	3,0123	3,3725	4,2209
14	0,128	0,2582	0,3933	0,5366	0,6924	0,8681	1,0763	1,345	1,7613	2,1448	2,6245	2,9768	3,3257	4,1403
15	0,1278	0,2579	0,3928	0,5357	0,6912	0,8662	1,0735	1,3405	1,7531	2,1315	2,6025	2,9467	3,286	4,0728
16	0,1277	0,2576	0,3923	0,535	0,6901	0,8647	1,0711	1,3368	1,7459	2,1199	2,5835	2,9208	3,252	4,0149
17	0,1276	0,2573	0,3919	0,5344	0,6892	0,8633	1,069	1,3334	1,7396	2,1095	2,5669	2,8962	3,2224	3,9651
18	0,1274	0,2571	0,3915	0,5338	0,6884	0,862	1,0672	1,3304	1,7341	2,1009	2,5524	2,8784	3,1965	3,9217
19	0,1274	0,2569	0,3912	0,5333	0,6876	0,861	1,0655	1,3277	1,7291	2,093	2,5395	2,8609	3,1737	3,8833
20	0,1273	0,2567	0,3909	0,5329	0,687	0,86	1,064	1,3253	1,7247	2,086	2,528	2,8453	3,1534	3,8496
21	0,1272	0,2566	0,3906	0,5325	0,6864	0,8591	1,0627	1,3232	1,7207	2,0795	2,5176	2,8314	3,1352	3,8193
22	0,1271	0,2564	0,3904	0,5321	0,6858	0,8583	1,0614	1,3212	1,7171	2,0739	2,5083	2,8188	3,1188	3,7922
23	0,1271	0,2563	0,3902	0,5317	0,6853	0,8575	1,0603	1,3195	1,7139	2,0687	2,4999	2,8073	3,104	3,7676
24	0,127	0,2562	0,39	0,5314	0,6848	0,8569	1,0593	1,3178	1,7109	2,0639	2,4922	2,797	3,0905	3,7454
25	0,1269	0,2561	0,3898	0,5312	0,6844	0,8562	1,0584	1,3163	1,7081	2,0595	2,4851	2,7874	3,0782	3,7251
26	0,1269	0,256	0,3896	0,5309	0,684	0,8557	1,0575	1,315	1,7056	2,0555	2,4786	2,7787	3,0669	3,7067
27	0,1268	0,2559	0,3894	0,5306	0,6837	0,8551	1,0567	1,3137	1,7033	2,0518	2,4727	2,7707	3,0565	3,6895
28	0,1268	0,2558	0,3893	0,5304	0,6834	0,8546	1,056	1,3125	1,7011	2,0484	2,4671	2,7633	3,047	3,6739
29	0,1268	0,2557	0,3892	0,5302	0,683	0,8542	1,0553	1,3114	1,6991	2,0452	2,462	2,7564	3,038	3,6595
30	0,1267	0,2556	0,389	0,53	0,6828	0,8538	1,0547	1,3104	1,6973	2,0423	2,4573	2,75	3,0298	3,646
31	0,1267	0,2555	0,3889	0,5298	0,6825	0,8534	1,0541	1,3095	1,6955	2,0395	2,4528	2,744	3,0221	3,6335
32	0,1267	0,2555	0,3888	0,5297	0,6822	0,853	1,0535	1,3086	1,6939	2,0369	2,4487	2,7385	3,0149	3,6218
33	0,1266	0,2554	0,3887	0,5295	0,682	0,8526	1,053	1,3077	1,6924	2,0345	2,4448	2,7333	3,0082	3,6109
34	0,1266	0,2553	0,3886	0,5294	0,6818	0,8523	1,0525	1,307	1,6909	2,0322	2,4411	2,7284	3,002	3,6007
35	0,1266	0,2553	0,3885	0,5292	0,6816	0,852	1,052	1,3062	1,6896	2,0301	2,4377	2,7238	2,9961	3,5911
36	0,1266	0,2552	0,3884	0,5291	0,6814	0,8517	1,0516	1,3055	1,6883	2,0281	2,4345	2,7195	2,9905	3,5821
37	0,1265	0,2552	0,3883	0,5289	0,6812	0,8514	1,0512	1,3049	1,6871	2,0262	2,4314	2,7154	2,9853	3,5737
38	0,1265	0,2551	0,3882	0,5288	0,681	0,8512	1,0508	1,3042	1,686	2,0244	2,4286	2,7116	2,9803	3,5657
39	0,1265	0,2551	0,3882	0,5287	0,6808	0,8509	1,0504	1,3036	1,6849	2,0227	2,4258	2,7079	2,9756	3,5581
40	0,1265	0,255	0,3881	0,5286	0,6807	0,8507	1,05	1,3031	1,6839	2,0211	2,4233	2,7045	2,9712	3,551
41	0,1264	0,255	0,388	0,5285	0,6805	0,8505	1,0497	1,3025	1,6829	2,0195	2,4208	2,7012	2,967	3,5443
42	0,1264	0,255	0,388	0,5284	0,6804	0,8503	1,0494	1,302	1,682	2,0181	2,4185	2,6981	2,963	3,5377
43	0,1264	0,2549	0,3879	0,5283	0,6802	0,8501	1,0491	1,3016	1,6811	2,0167	2,4163	2,6951	2,9592	3,5316
44	0,1264	0,2549	0,3878	0,5282	0,6801	0,8499	1,0488	1,3011	1,6802	2,0154	2,4141	2,6923	2,9555	3,5258
45	0,1264	0,2549	0,3878	0,5281	0,68	0,8497	1,0485	1,3007	1,6794	2,0141	2,4121	2,6896	2,9521	3,5203
46	0,1264	0,2548	0,3877	0,5281	0,6799	0,8495	1,0482	1,3002	1,6787	2,0129	2,4102	2,687	2,9488	3,5149
47	0,1263	0,2548	0,3877	0,528	0,6797	0,8493	1,048	1,2996	1,6779	2,0117	2,4083	2,6846	2,9456	3,5099
48	0,1263	0,2548	0,3876	0,5279	0,6796	0,8492	1,0478	1,2994	1,6772	2,0106	2,4065	2,6822	2,9426	3,505
49	0,1263	0,2547	0,3876	0,5278	0,6795	0,849	1,0475	1,2991	1,6766	2,0095	2,4049	2,68	2,9397	3,5005
50	0,1263	0,2547	0,3875	0,5278	0,6794	0,8489	1,0473	1,2987	1,6759	2,0086	2,4033	2,6778	2,937	3,496
60	0,1262	0,2545	0,3872	0,5272	0,6786	0,8477	1,0455	1,2968	1,6705	2,0003	2,3901	2,6603	2,9146	3,4602
70	0,1261	0,2543	0,3869	0,5268	0,678	0,8468	1,0442	1,2938	1,6669	1,9944	2,3808	2,6479	2,8967	3,435
80	0,1261	0,2542	0,3867	0,5265	0,6775	0,8461	1,0432	1,2922	1,6641	1,9901	2,3739	2,6387	2,887	3,4164
90	0,126	0,2541	0,3866	0,5263	0,6772	0,8456	1,0424	1,291	1,662	1,9867	2,3685	2,6316	2,8779	3,4019
100	0,126	0,254	0,3864	0,5261	0,677	0,8452	1,0418	1,2901	1,6602	1,984	2,3642	2,6259	2,8707	3,3905
110	0,126	0,254	0,3863	0,5259	0,6767	0,8449	1,0413	1,2893	1,6586	1,9818	2,3607	2,6213	2,8648	3,3811
120	0,1259	0,2539	0,3862	0,5258	0,6765	0,8445	1,0409	1,2886	1,6576	1,9799	2,3578	2,6174	2,8599	3,3734
130	0,1259	0,2539	0,3862	0,5257	0,6764	0,8444	1,0405	1,2881	1,6567	1,9784	2,3554	2,6142	2,8557	3,367
140	0,1259	0,2538	0,3861	0,5256	0,6762	0,8442	1,0403	1,2876	1,6558	1,9771	2,3533	2,6114	2,8522	3,3613
Infini	0,1257	0,2533	0,3853	0,5244	0,6744	0,8416	1,0364	1,2816	1,6449	1,954	2,3264	2,5759	2,8072	3,2908

Source: [www.pratiqsciencessociales.net](http://www.pratiqsciencessociales.net)

# الملحق 05

## جدول دارين وتسون DW:

**Table A-2**  
*Models with an intercept (from Savin and White)*

**Durbin-Watson Statistic: 5 Per Cent Significance Points of dL and dU**

n	k <sup>*</sup> =1		k <sup>*</sup> =2		k <sup>*</sup> =3		k <sup>*</sup> =4		k <sup>*</sup> =5		k <sup>*</sup> =6		k <sup>*</sup> =7		k <sup>*</sup> =8		k <sup>*</sup> =9		k <sup>*</sup> =10		
	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	
6	0.610	1.400	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
7	0.700	1.336	0.467	1.896	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
8	0.763	1.332	0.539	1.777	0.367	2.287	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
9	0.824	1.320	0.629	1.699	0.455	2.128	0.296	2.588	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
10	0.879	1.320	0.697	1.641	0.525	2.016	0.376	2.414	0.243	2.822	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
11	0.927	1.324	0.758	1.604	0.595	1.928	0.444	2.283	0.315	2.645	0.203	3.004	---	---	---	---	---	---	---	---	---
12	0.971	1.331	0.812	1.579	0.658	1.864	0.512	2.177	0.380	2.506	0.268	2.832	0.171	3.149	---	---	---	---	---	---	---
13	1.010	1.340	0.861	1.562	0.715	1.816	0.574	2.094	0.444	2.390	0.328	2.692	0.230	2.985	0.147	3.266	---	---	---	---	---
14	1.045	1.350	0.905	1.551	0.767	1.779	0.632	2.030	0.505	2.296	0.389	2.572	0.286	2.848	0.200	3.111	0.127	3.360	---	---	---
15	1.077	1.361	0.946	1.543	0.814	1.750	0.685	1.977	0.562	2.220	0.447	2.471	0.343	2.727	0.251	2.979	0.175	3.216	0.111	3.438	---
16	1.106	1.371	0.982	1.539	0.857	1.728	0.734	1.925	0.615	2.157	0.502	2.388	0.398	2.624	0.304	2.860	0.222	3.090	0.155	3.504	---
17	1.133	1.381	1.015	1.536	0.897	1.710	0.779	1.900	0.664	2.104	0.554	2.318	0.451	2.537	0.356	2.757	0.272	2.975	0.198	3.584	---
18	1.158	1.391	1.046	1.535	0.930	1.696	0.820	1.872	0.710	2.060	0.603	2.238	0.502	2.461	0.407	2.668	0.321	2.873	0.244	3.673	---
19	1.180	1.401	1.074	1.536	0.967	1.685	0.859	1.848	0.752	2.023	0.649	2.206	0.549	2.396	0.456	2.589	0.369	2.783	0.290	3.764	---
20	1.201	1.411	1.100	1.537	0.998	1.676	0.894	1.828	0.792	1.991	0.691	2.162	0.595	2.339	0.502	2.521	0.416	2.704	0.336	3.865	---
21	1.221	1.420	1.125	1.538	1.036	1.669	0.927	1.812	0.829	1.964	0.731	2.124	0.637	2.290	0.546	2.461	0.461	2.633	0.380	3.966	---
22	1.239	1.429	1.147	1.541	1.053	1.664	0.958	1.797	0.863	1.940	0.769	2.090	0.677	2.246	0.588	2.407	0.504	2.571	0.424	4.067	---
23	1.257	1.437	1.168	1.543	1.078	1.660	0.986	1.785	0.895	1.920	0.804	2.061	0.715	2.238	0.628	2.360	0.545	2.514	0.465	4.168	---
24	1.273	1.446	1.189	1.546	1.101	1.656	1.013	1.775	0.925	1.902	0.837	2.035	0.750	2.174	0.666	2.318	0.584	2.464	0.506	4.269	---
25	1.288	1.454	1.206	1.550	1.123	1.654	1.038	1.767	0.953	1.886	0.868	2.013	0.784	2.144	0.703	2.280	0.621	2.419	0.544	4.369	---
26	1.302	1.461	1.224	1.553	1.143	1.652	1.062	1.759	0.979	1.873	0.897	1.992	0.816	2.117	0.735	2.246	0.657	2.379	0.581	4.469	---
27	1.316	1.469	1.240	1.556	1.162	1.651	1.084	1.753	1.004	1.861	0.925	1.974	0.845	2.093	0.767	2.216	0.691	2.342	0.616	4.569	---
28	1.328	1.476	1.255	1.560	1.181	1.650	1.104	1.747	1.028	1.850	0.951	1.958	0.874	2.071	0.798	2.188	0.723	2.309	0.649	4.669	---
29	1.341	1.483	1.270	1.563	1.198	1.650	1.124	1.740	1.050	1.841	0.975	1.944	0.900	2.052	0.826	2.164	0.753	2.278	0.681	4.769	---
30	1.352	1.489	1.284	1.567	1.214	1.650	1.143	1.733	1.071	1.833	0.998	1.931	0.926	2.034	0.854	2.141	0.782	2.251	0.712	4.869	---
31	1.363	1.496	1.297	1.570	1.229	1.650	1.160	1.725	1.090	1.825	1.020	1.920	0.950	2.018	0.879	2.120	0.810	2.226	0.741	4.969	---
32	1.373	1.502	1.309	1.574	1.244	1.650	1.177	1.717	1.109	1.819	1.041	1.909	0.972	2.004	0.904	2.102	0.836	2.203	0.769	5.069	---
33	1.383	1.508	1.321	1.577	1.258	1.651	1.193	1.710	1.127	1.813	1.061	1.900	0.994	1.991	0.927	2.085	0.861	2.181	0.796	5.169	---
34	1.393	1.514	1.333	1.580	1.271	1.652	1.208	1.702	1.144	1.808	1.079	1.891	1.015	1.978	0.950	2.069	0.885	2.162	0.821	5.269	---
35	1.402	1.519	1.343	1.584	1.283	1.653	1.222	1.726	1.160	1.803	1.097	1.884	1.034	1.967	0.971	2.054	0.908	2.144	0.845	5.369	---
36	1.411	1.525	1.354	1.587	1.295	1.654	1.236	1.724	1.175	1.799	1.114	1.876	1.053	1.957	0.991	2.041	0.930	2.127	0.868	5.469	---
37	1.419	1.530	1.364	1.590	1.307	1.655	1.249	1.723	1.190	1.795	1.131	1.870	1.071	1.948	1.011	2.029	0.951	2.112	0.891	5.569	---
38	1.427	1.535	1.373	1.594	1.318	1.656	1.261	1.722	1.204	1.792	1.146	1.864	1.088	1.939	1.029	2.017	0.970	2.098	0.912	5.669	---
39	1.435	1.540	1.382	1.597	1.328	1.658	1.273	1.722	1.218	1.789	1.161	1.859	1.104	1.932	1.047	2.007	0.990	2.085	0.932	5.769	---
40	1.442	1.544	1.391	1.600	1.338	1.659	1.285	1.721	1.230	1.786	1.175	1.854	1.120	1.924	1.064	1.997	1.008	2.072	0.952	5.869	---
45	1.475	1.566	1.430	1.615	1.383	1.666	1.336	1.720	1.287	1.776	1.238	1.835	1.189	1.895	1.139	1.958	1.089	2.022	1.038	6.069	---
50	1.503	1.585	1.462	1.628	1.421	1.674	1.378	1.721	1.335	1.771	1.291	1.822	1.246	1.875	1.201	1.930	1.156	1.986	1.110	6.269	---
55	1.528	1.601	1.490	1.641	1.452	1.681	1.414	1.724	1.374	1.768	1.334	1.814	1.294	1.861	1.233	1.909	1.212	1.959	1.170	6.469	---
60	1.549	1.616	1.514	1.652	1.480	1.689	1.444	1.727	1.408	1.767	1.372	1.808	1.335	1.850	1.268	1.894	1.260	1.939	1.222	6.669	---
65	1.567	1.629	1.536	1.662	1.508	1.696	1.471	1.731	1.438	1.767	1.404	1.805	1.370	1.843	1.306	1.882	1.301	1.923	1.266	6.869	---
70	1.583	1.641	1.554	1.672	1.525	1.703	1.494	1.735	1.464	1.768	1.433	1.802	1.401	1.838	1.369	1.874	1.337	1.910	1.305	7.069	---
75	1.598	1.652	1.571	1.680	1.543	1.709	1.515	1.739	1.487	1.770	1.458	1.801	1.428	1.834	1.399	1.867	1.369	1.901	1.339	7.269	---
80	1.611	1.662	1.586	1.688	1.560	1.715	1.534	1.743	1.507	1.773	1.480	1.801	1.453	1.831	1.425	1.861	1.397	1.893	1.369	7.469	---
85	1.624	1.671	1.600	1.696	1.575	1.721	1.550	1.747	1.525	1.774	1.500	1.801	1.474	1.829	1.448	1.857	1.422	1.886	1.396	7.669	---
90	1.635	1.679	1.612	1.703	1.589	1.726	1.566	1.751	1.542	1.775	1.518	1.801	1.494	1.827	1.469	1.854	1.445	1.881	1.420	7.869	---
95	1.645	1.687	1.623	1.709	1.602	1.732	1.579	1.755	1.557	1.778	1.535	1.802	1.512	1.827	1.489	1.852	1.465	1.877	1.442	8.069	---
100	1.654	1.694	1.634	1.715	1.613	1.736	1.592	1.758	1.571	1.780	1.550	1.803	1.528	1.826	1.506	1.850	1.484	1.874	1.462	8.269	---
130	1.720	1.747	1.706	1.760	1.693	1.774	1.679	1.788	1.665	1.802	1.651	1.817	1.637	1.832	1.622	1.846	1.608	1.862	1.593	8.477	---
200	1.738	1.779	1.748	1.789	1.738	1.799	1.728	1.809	1.718	1.820	1.707	1.831	1.697	1.841	1.686	1.852	1.675	1.863	1.665	8.674	---

\*k<sup>\*</sup> is the number of regressors excluding the intercept

Source : [https://www3.nd.edu/~wevans1/econ30331/Durbin\\_Watson\\_tables.pdf](https://www3.nd.edu/~wevans1/econ30331/Durbin_Watson_tables.pdf)